





الفصل الرابع عشر بعد النزاع: المرأة، وبناء السلام، والتنمية

وعلاوة على ذلك، وفي إطار إعداد سياسات فترة إعادة البناء بعد الحرب، تتعرض احتياجات المرأة لتجاهل دائم، بل وينالها تهيمش متعمد. وهو الأمر الذي يمكن أن يحمل أصداء من الأوضاع وعلاقات القوى السابقة، لكنه قد يضع، أيضاً، حدوداً جديدة للعنف ضد المرأة. ومن هنا، فإن أشكال العنف المستمرة والجديدة، فضلاً عن الهجوم على حقوق المرأة والمواقف التي اضطلعت بها حديثاً، يشكلان معاً ما يصل، في كثير من الأحيان، إلى حركة ارتجاعية ضد النساء في الفترة التالية للحرب.²

استمرار العنف وعمليات الاعتداء الجنسي

في أعقاب الحرب، تظل النساء معرضات لسوء المعاملة والعنف في المنزل، وفي طريقهن لجمع الماء أو للعمل في الحقل، وفي أماكن العمل بالحضر، وعند ذهابهن إلى قسم الشرطة سعياً إلى المساعدة - وأحياناً يتعرضن إلى ذلك من جانب من تتحدد مسؤولياتهم في حماية النساء في بيئة "السلام". وفي معسكرات اللاجئين والنازحين، وفي المناطق التي انهارت فيها نظم كسب الرزق، يستمر إجبار النساء على بيع الجنس بوصفه وسيلة للبقاء الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، من المعتاد أن يزداد سوء المعاملة داخل الأسرة في ظروف ما بعد الحرب، سواء بين الزوجين اللذين يعودان إلى ديارهما بعد الحرب أو بين الزوجين اللذين ظلّا معاً.³ وتنتج الزيادة الواضحة في العنف الأسري في مرحلة ما بعد النزاع عدداً من العمليات متداخلة الارتباط. فقد يعاني الرجال في أعقاب الحرب من تجربة الصدمة والتشوش الناتجة عن ثقافة العنف التي خبروها بوصفهم مقاتلين، وقد ينتابهم، أيضاً، الشعور بعدم الرضا الشديد تجاه حياتهم، سواء عادوا ومعهم قليل من الدعم أو استفادوا من التسريح وسياسات التنمية وإعادة الاندماج.⁴ ولا توجد، عادةً، قيود فعالة على سلوك الرجال العنيف تجاه

إن عدم الانفصال بين "جبهة الحرب" و"الجبهة الداخلية"، الذي يميز كثيراً من النزاعات المسلحة اليوم، يسفر عن آثار مهمة بالنسبة إلى بداية السلام. ونادراً ما ينبج ذلك عن هزيمة منكرة أو نصر مبين للقوات العسكرية، مؤدياً إلى حالة من الهدوء يستعيد خلالها جهاز الدولة المعتاد سيطرته. وقد تنتهي الأعمال العدائية الرسمية نتيجة لفرار المقاتلين العسكريين أو استسلامهم، أو نتيجة لتوقيع اتفاقيات السلام؛ لكن العنف المسلح يستمر داخل المنطقة محل النزاع، وفي المناطق الحضرية المجاورة، بل وفي الأسر المعيشية. وقد تظل قبضة السلطات المدنية وامتداد نفوذها ضعيفين، وقد تستمر شرعيتها في مواجهة التحديات التي تثيرها المجموعات غير المستعدة لقبول الناتج النهائي. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن تستمر حالات عدم الأمان والحرمان التي كانت سائدة أثناء النزاع، كما يمكن أن يظل هذا النموذج غير مقبول كما كان الوضع في أثناء الحرب الفعلية.

وبالتالي، لا يمكن وصف بيئة ما بعد النزاع بأنها البيئة التي تعود فيها حياة المرأة إلى الوضع "المعتاد" دون تغيير - حتى إذا كانت العودة إلى أنماط علاقات النوع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية السابقة مرغوبة أو حتى ممكنة، كما لو أن الحرب لم تحدث. ويؤثر جيشان الحرب على العلاقات الشخصية والتوقعات المجتمعية بصفة خاصة؛ حيث تتغير المجتمعات وتتمزق أنساق العيش، وتضطلع النساء للمرة الأولى بأدوار، أو يتواصلن مع أفكار، جديدة. لكن الأدلة التي تبرز من تحليل أوضاع ما بعد الحرب على أساس النوع الاجتماعي في كل من يوغوسلافيا السابقة، وأفريقيا جنوب الصحراء، وكمبوديا، وتيمور الشرقية، وكولومبيا، وغيرها من الأماكن¹ - بما يتجاوز تلك الأنماط التاريخية الراسخة - توضح أن النساء لم تواجهن فحسب استمرار العدوان طوال فترة الحرب، وإنما يمكن أن تواجهن، أيضاً، أشكالاً جديدة من العنف.

إطار 14.1 العنف الأسري يزداد بعد الحرب

تشير البحوث الحديثة إلى مواجهة كثير من المقاتلين لصعوبات في عملية التحول نحو السلوك غير العنيف في زمن السلم بعد العودة إلى ديارهم. ففي الولايات المتحدة عام 2002، قتل أربعة من جنود القوات الخاصة في فورت براغ بشمال كارولينا زوجاتهم خلال ستة أسابيع، كان ثلاثة منهم قد عادوا مؤخراً من مهمتهم عبر البحار في أفغانستان؛ بيد أن بعض المعلقين رأوا أن ثقافة العنف والذكورة التي تتخلل القوات المسلحة، وليست خبرة النزاع، هي السبب في عنف الجنود في الحياة المدنية. وتشير الدراسات التي أجريت في كمبوديا في منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى أن عدداً كبيراً من النساء - يصل إلى 75% في إحدى الدراسات - كن ضحايا للعنف الأسري على أيدي الرجال الذين احتفظوا بالأسلحة الصغيرة والخفيفة التي استخدموها في أثناء الحرب.

المصدر: Rehn and Sirleaf 2002

أرامل جنود سينهالا إلى "مراقبة" دقيقة فيما يتعلق بحياتهم الجنسية. وجرى تشجيع النساء المسلمات على ارتداء الحجاب والحد من انتقالاتهن داخل مجتمعاتهن المحلية.⁹ لقد مرت، أيضاً، النساء الناشطات في نضالات التحرر المبكرة بتجربة مثل تلك اللحظات الارتجاعية، وعلى سبيل المثال في الجزائر، والسلفادور، وإريتريا، وموزمبيق، ونيكاراجوا، وفيتنام، وزيمبابوي؛ وذلك بعد ترقية نساء بعينهن إلى مناصب عسكرية عليا.¹⁰

تقليص "المساحات" وخيارات الحياة

لقد وجدت كثير من النساء اللاتي نشطن في أثناء الحرب أن عليهن التكيف مع وضع جديد في زمن السلم، وضع يتسم بوجود فضاء سياسي يتيح تحدي علاقات النوع الاجتماعي على نحو أقل مما كانت عليه الحال في زمن الحرب، أو حتى قبله. وتعرض النساء للعنف والرقابة إذا كن غير راغبات في العودة إلى السبل القديمة في الحياة. وفي مواجهة تلك العقبات، تضع عديد من النساء في قائمة أولوياتهن استعادة العلاقات السلمية مع الرجال، وليس الاستمرار في القتال من أجل الحصول على الحقوق الأكبر نفسها.¹¹ فقد لوحظ في ناميبيا، على سبيل المثال، أن "النساء اللاتي اعتدن الاضطلاع بأدوار القيادة في المنفى سرعان ما يكبتن مهاراتهم من أجل الظفر بقبولهن في المجتمع المحلي".¹² وتضيف الزيادة المترتبة على ذلك في حالات الطلاق إلى سياق ما بعد الحرب الذي يتسم بزيادة التوتر بين الجنسين.¹³

شريكاتهم؛ فربما تكون العقوبات القائمة بالمجتمع المحلي قد تحطمت، ولا تجد النساء جدوى من اللجوء إلى الشرطة: حيث تُشكل المعاملة الظالمة والإساءة ممارسات عادية.

إن الانتكاسة التي مرت بها النساء يمكن أن تمتد لتصبح صيحة احتجاج عامة - تهيمن عليها أصوات الذكور - ضد النساء اللاتي يُنظر إليهن باعتبارهن ابتعدن عن المواقع المنوطة بهن في المجتمع أثناء الحرب. ونتيجة لذلك، تُلغى الحقوق أو المساحات التي فازت بها النساء.⁵ وقد تصاحب هذه الصيحات اعتداءات عنيفة على النساء، بل واعتقالهن⁶ واغتيالهن.⁷ يمكن استهداف النساء لفوزهن بالاستقلال الاقتصادي عن الرجال؛ حيث يجري توظيفهن في أدوار "الذكور"، أو لتبنيهن أنماط الحياة الحضرية والثقافة في المجتمعات الريفية التي يسود فيها الطابع الريفي. ولا تمثل هذه الصيحات سوى نداءات للنساء لإجبارهن على "العودة" إلى العمل في المطبخ والحقل، حتى إن لم تكن مشغولات بدرجة كبيرة مثلما كان الوضع قبل الحرب. وعادة لا يبدو واضحاً ما إذا كانت تلك الصيحات الاحتجاجية بمثابة ردود أفعال تلقائية من جانب الرجال الأفراد، أو تنظمها الدولة أو الحكومة.⁸ وفي الحالتين، وعلى المستويين الاجتماعي والفردى، هناك محاولات قوية لاعتبار أدوار المرأة وحقوقها ثانوية بالنسبة إلى أدوار الرجال وحقوقهم.

في سريلانكا، على سبيل المثال، وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار مباشرة، فُرضت على النساء قوانين وسلوكيات وصلت إلى حد تقييد حقوقهن. كانت هناك دعوة لنساء التاميل المتزوجات لارتداء الساري، ومناشدة غير المتزوجات منهن اتباع أنماط سلوك يعينها والحد من حركتهن ليلاً. وتعرضت

أو "الجنّة" أو "المتعاونين مع العدو"، وما إذا كُنّ ولدن أطفالاً من "أفراد العدو" نتيجة تعرضهن للاغتصاب. إن مثل تلك القضايا يمكن أن تحدد من الذي يستحق العون وغيره من أشكال الدعم،¹⁹ مثلما يمكن أن يحدد ذلك، أيضاً، وضع المرأة من حيث الزواج: أي ما إذا كانت لا تزال تعيش مع زوجها، أو أنها أصبحت أرملة أو هجرها زوجها أو طلقها. إن وضع المرأة من حيث الزواج يتسم بدلالة كبيرة في الحالات التي لا تتمتع فيها النساء بحقوق قانونية قوية (مثلما هي الحال في حيازة الأرض والممتلكات أو النفاذ إلى الائتمان).

وعندما تُشكل الإناث أغلبية السكان الباقين على قيد الحياة (كما حدث في رواندا، حيث بلغت نسبة الإناث حوالي 70%)، يمكن أن يؤدي ذلك إلى التنافس بين النساء على الرجال والموارد. وتوجد توترات، أيضاً، بين النساء حول ما إذا كان أطفالهن قد كتبت لهن النجاة من الحرب وكيف كان ذلك. ولأسباب كثيرة، ليس من غير المعتاد أن يوجد قدر قليل من الثقة بين النساء بوصفهن مجموعة في فترة ما بعد الحرب، كما هي الحال بين كثير من المجموعات المختلطة من الناجين بعد النزاع. إن أنماط الاختلاف والتوتر هذه التي توجد بين النساء تجعل من الصعوبة الشديدة بالنسبة لهن أن يحددن احتياجات مشتركة، وهو الأمر الذي يعزز الإسكات الناجم عن الحركة الارتكاسية ضدّه. على أن استراتيجيات بناء السلام لا تتناول، عادةً، هذا التوتر بين الخبرة المشتركة والاختلافات والانقسامات الرئيسية بين النساء، وإنما تميل بالأحرى إلى التركيز على النساء بوصفهن فئة متجانسة أو افتراض وجودهن أعضاء لا تنتمي إلى نوع اجتماعي في مجموعات أخرى.

إمكانات التغيير الإيجابي: فرص خاطفة وحقيقية

يمكن تخفيف هذه الصورة السلبية عن طريق إمكانية إحداث تغيير إيجابي في بعض ظروف ما بعد الحرب، والتي تنشأ عندما تخلق طبيعة النزاع فرصاً جديدة. هناك بعض الحروب التي تنتهي في ظل مناخ تتخلله الرغبة في بناء نمط جديد من المجتمعات، وخاصة في حالات القتال من أجل النضال التحرري والظفر به.²⁰ وعند إثارة قضايا النوع الاجتماعي باعتبارها جزءاً من أجندة النزاع السياسية (كما حدث في أوغندا، على سبيل المثال)، أو عندما ينال وضع المرأة قدراً كبيراً من الاهتمام أثناء النزاع (كما في حالة أفغانستان، على سبيل المثال)، تزداد إمكانات تحسين

عادةً ما تلقى مساهمات النساء في جهود الحرب والسلام تهميشاً في جميع عمليات التقييم الرسمية والشعبية للحرب، كما حدث في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن هناك محاولات لإنكار أن التحولات في علاقات النوع الاجتماعي كانت مطلوبة للنساء للاضطلاع بأدوارهن في زمن الحرب، أو أن تلك التحولات لا يمكن بالتالي أن تحدث أبداً بالفعل.¹⁴ وعادةً ما تدور الرطانة الأيديولوجية حول "استعادة" - أو "العودة إلى" - حالة العلاقات بين الجنسين التي تمثل شيئاً يقترب بالسلام في الماضي، حتى على الرغم من أن اقتراح "استعادة الوضع المعتاد" يمكن أن يزيد من تقويض حقوق المرأة. وفي واقع الأمر، فإن "استعادة" التوازن لسياسات النوع الاجتماعي ستكون لصالح الرجال دون شك، وعادةً ما يصاحبها تخيل للأفكار الخاصة ثقافياً حول "التقاليد" والأمومة والسلام.¹⁵ ويبدو أن خبرة تحدي العلاقات بين الجنسين في أثناء الحرب قد أصبحت شديدة الضخامة بالنسبة إلى المجتمعات الأبوية: كي تتمكن من المحافظة عليه في زمن السلم.

وعادةً ما تتعرض احتجاجات النساء ضد تلك التصرفات إلى انتقادات قاسية باعتبارها "تخضع للتأثير الغربي".¹⁶ وفي مثل تلك اللحظات المتوترة، والعنيفة أحياناً، يمكن أن تتحمل الدولة الكثير من السياسات المستخدمة في "الأوقات العادية" للتدخل في سياسات النوع الاجتماعي، أو إعطاء أهمية "للحرب الجنسية"¹⁷ لصالح الرجال. وتصبح الدولة مهمة في تنفيذ الرقابة على حياة النساء الجنسية، وتفشل في زيادة - أو حتى منع تقلص - أمن المرأة الشخصي، وتفرض أو تدعم القيود على حركة النساء ونفاذهن إلى الإسكان والوظائف والملكية (وخاصة ملكية الأرض)، وتعمل على تهميش احتياجات المرأة الصحية. وتتعرض نتائج هذه السياسة الرسمية في حالات عديدة عن طريق ممارسات المنظمات الدولية التي لا تسعى بنشاط إلى معرفة آراء النساء، أو تفشل في تعزيز مصالحهن عندما يتسم الأمر "بعدم الحساسية الثقافية".

التوترات بين النساء

في هذا الوضع العصيب بعد الحرب، عادةً ما تُعيد الاختلافات بين النساء تأكيد نفسها، وخاصة في البلدان التي تشهد انقسام النساء على أساس هوية إثنية أو إقليمية قوية.¹⁸ وقد تحدث انقسامات جديدة نتيجة للخبرات المختلفة التي عانت منها النساء، أو نتيجة ولاءاتهن المختلفة، في أثناء الحرب. وعلى سبيل المثال: ما إذا كانت النساء وقفن إلى جانب "المتصرين"

تخضع الممارسات محل البحث للسيطرة، وتتحدد بدرجة كبيرة من خارج البلد بوصفها جزءاً مما أصبح يعرف باسم "صناعة السلام".²¹ إن الخطوات التي تُتخذ في لحظات الطوارئ، أو في الفترات التي تلي النزاع مباشرة، عادة ما تسفر عن آثار خطيرة على المدى البعيد. على أن الشعور بالـ "ضرورة" ذاته في ذلك المناخ يتفوق على اعتبارات مثل تحليل النوع الاجتماعي، وعادة ما يجري تجاهل احتياجات النساء أو على الأقل يُساء فهمها. وعلى سبيل المثال، على الرغم من نشاط النساء ودورهن المهم في الحرب في السلفادور، لم يكن النوع الاجتماعي يمثل أولوية بالنسبة إلى جبهة التحرير الوطني. وبكلمات إحدى الناشطات: "قبل المفاوضات، كنا (أي المجموعات النسائية داخل جبهة التحرير الوطني) قد أَوْضَحْنَا بالفعل مطالب النساء، لكن إدراجها في العملية لم يكن ممكناً؛ ذلك أنهم (أي قادة جبهة التحرير الوطني) لم يهتموا حتى بقراءة الوثيقة".²²

ومن الضروري أن تصبح سياسات ما بعد الحرب قادرة على تقديم دروس أساسية من خلال تحليل قائم على النوع الاجتماعي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهناك عدد من المجالات التي تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة التي يجب أخذها في الحسبان في أوضاع ما بعد الحرب، على الرغم من أن خصوصية المزج يمكن أن تختلف من سياق إلى آخر. وسوف نعرض هنا لمجموعة مختارة، مع اهتمام خاص بالفرص الممكنة لتقليص التحيز القائم على النوع الاجتماعي والملازم لأسلوب تصرف العديد من السلطات، وهو ما من شأنه تقويض استمرار ذلك القدر الكبير من عدم المساواة وعدم العدالة اللذين يواجهان النساء في أعقاب الحروب.

السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الكلية: الآثار المترتبة على النساء

تميل السياسات على المستوى الكلي في سياق ما بعد الحرب إلى تجاهل القيود المفروضة على المرأة وواقع حياتها. وعلى سبيل المثال، تواصل كثير من النساء الاستراتيجيات الاقتصادية لزمهن الحرب، والتي تضم التجارة على نطاق صغير في الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، وبغية زيادة العوائد الهزيلة، يمكن أن تحاول الحكومة إضفاء طابع رسمي على "الاقتصاد الرمادي"، وذلك بإدخال ضوابط ورسوم وضرائب على الدخل. لكن غياب وسائل تضمن الامتثال إلى تلك الضوابط يؤدي بتلك التدابير إلى حرمان النساء من وسائل كسب رزقهن. لقد كانت هذه هي

الحقوق القانونية للمرأة بما يتجاوز أوضاع ما قبل الحرب، على الرغم من أن تحقيق هذه المكاسب يمكن أن يتسم بالمرارعة. وفي الإمكان أن تخدم العوامل الأخرى تأكيد النساء لحقوقهن أو تعضيد مكاسبهن المؤقتة. وعندما تكتسب العديد من النساء قدراً كافياً من الثقة لتوضيح احتياجاتهن أثناء النزاع، يمكنهن المشاركة بفاعلية في الحملات والقيام بدور نشيط فعال. وعندما تُبشّر فترة ما بعد الحرب بانفتاح أكبر يتيح فرص التعلم من الظروف المشابهة في البلدان الأخرى، يمكن عندئذ أن ترى الحكومات بمزيد من الوضوح مدى فاعلية دعم النساء. وإذا أصبح التمويل الدولي متاحاً بكميات غير مسبقة من مصادر المنظمات بين الحكومية وغير الحكومية، كما هي الحال، عادةً، في البلدان الفقيرة بعد النزاع، يمكن أن يوجد ضغط خارجي لصالح السياسات التي تدعم المرأة، مع توفير التمويل بشكل مباشر للمنظمات النسائية.

ولكي تستفيد النساء من مثل تلك الفرص، من المهم تحديد الاستراتيجيات التي يجب تعزيزها والقضايا التي تُعطى الأولوية. لكن هذه الأمور كلها يمكن أن تتغير؛ ذلك أن سياقات ما بعد الحرب تفرض معضلات تثير الارتباك والتشوش حول مدى احتياج تلك القضايا إلى مناهج خاصة، أو اعتبارها مجرد تحديات عادية أمام التنمية الاجتماعية. وعندما يطول الإنتاج والاتصالات قدراً كبيراً من التدمير، وعندما تفر أعداد كبيرة من الناس من ديارهم، على سبيل المثال، يمكن وضع تصورات مشتركة حول الحاجة إلى مناهج "استثنائية" تجاه السياسات الكلية بغية "الاستفادة من الوضع السابق" و"إعادة التأهيل" و"إعادة الاندماج". وعلى الصعيد السياسي، يمكن بالمثل أن توجد متطلبات "استثنائية": على سبيل المثال، لتسجيل الناخبين وإنشاء آلية لعقد الانتخابات، والحاجة المتزايدة لوجود نوع ما من العمليات الاستثنائية القضائية أو التي تستهدف "الحقيقة والمصالحة".

صناعة السلام على أساس النوع الاجتماعي

يمكن أن تحصل تلك الأنشطة الاستثنائية والمُلحة على روافد جديدة للتمويل الدولي، وتمنحها جميع الأطراف أولوية عليا لتنفذ خارج أية عملية تخطيط عادية. وبعد الحرب مباشرة، تزداد صعوبة تنفيذ هذه الممارسة بفاعلية على نحو أكثر من المعتاد؛ وذلك أن الدولة التي كانت موقع نزاع مؤخراً قد شابها ضعف سياسي وأصبح جهازها مدمراً أو بالكاد لم يُمس. ويسفر إضعاف قدرة الدولة عن نتائج تضر بمصالح النساء، مما يضيف إلى الموضوعات المكدسة ضدهن. وفي ظل غياب دولة فاعلة،

إطار 14.2 استبعاد النساء من عملية التخطيط في مرحلة ما بعد الحرب

"إنه لأمر مذهل حقاً"، كما قالت إحدى نساء كوسوفا، "... أن المجتمع الدولي لم يهتم بنساء كوسوفا إلا عندما تعرضن للاغتصاب بوصفه قصة مثيرة. ونحن نرى الآن أنهم لا يهتمون بنا بالفعل. ما نراه هنا هو الرجال، الرجال، الرجال من أوروبا وأمريكا وحتى آسيا، الاستماع إلى الرجال، الرجال، الرجال من كوسوفا. أحياناً يضطرون إلى اتخاذ مواقف سياسية صحيحة، فيقومون بضم امرأة إلى إحدى اللجان أو إضافة فقرة في تقرير. وعندما يتعلق الأمر بالانخراط الفعلي في التخطيط لمستقبل هذا البلد، يطلب رجالنا من الرجال الأجانب تجاهل أفكارنا. ويشعرون بالسعادة لقيامهم بذلك - في ظل فكرة الحساسية الثقافية. لماذا لا يصح سياسياً تجاهل اهتمامات الصرب أو غيرهم من الأقليات، وإنما من الحساسية الثقافية تجاهل اهتمامات النساء؟"

المصدر: Rehn and Sirleaf 2002:125

أن تكون أعلى من أولوية استقامة الاقتصاد الكلي.²⁷

تطبيق نهج قائم على النوع الاجتماعي

لو توفرت الإرادة السياسية لأخذ آثار السياسة على النوع الاجتماعي على محمل الجد، فهناك أدوات تحليلية، متوفرة بالفعل، للقيام بما يلزم من جمع للبيانات، وتحليل، ومتابعة وتقييم لها. وقد تتسم الإرادة السياسية للقيام بذلك بالقوة في بعض بيئات ما بعد الحرب، كما كانت الحال في أوغندا بعد 1986. وعند توفر تلك الفرص، قد يمكن تطوير بعض العناصر اللازمة لاتباع نهج "من القمة إلى القاعدة" واع بالنوع الاجتماعي وتطبيقه على مجموعة من السياسات. لقد أصبح معتاداً الآن في ظروف ما بعد الحرب محاولة اتباع نهج من "القاعدة إلى القمة" لتقديم بعض الدعم على الأقل للمنظمات النسائية، على أساس أنه يمثل أبسط سبل دعم النساء، كما توسعت الروابط الدولية بين المنظمات النسائية في السنوات الأخيرة، وساعدت ثورة تكنولوجيا المعلومات في تيسيرها بشكل عام. لا يمكن بأية حال ضمان مثل هذه البيئة السياسية الإيجابية؛ ففي الارتكاس الذي وصفناه في السابق، قد تغيب تماماً الإرادة السياسية لتغيير العلاقات بين الجنسين، أو تكون في أحسن الأحوال ملتبسة. ولأسباب عديدة، قد لا توجد النساء أنفسهن في وضع يتيح لهن الضغط من أجل إحداث تغيير إيجابي. على أن تناقض السياقات السياسية في فترة ما بعد الحرب يعني إمكانية نشوء تلك الفرص، لكن تأثير بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة على النساء تزيد من خطورة تأثيرها على الآخرين، ويمكن تدعيم إحداث تغيير مهم عن طريق التركيز على عدة مجالات رئيسية قليلة.

خبرة النساء في موزمبيق.²³ وبالمثل، تحاول النساء أنفسهن، أيضاً، إعادة بناء خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية أو المحافظة عليها نتيجة انهيار خدمات الدولة، لكن جهودهن لا تتعزز بشكل عام بعد الحرب؛ إذ يجري دفع النساء جانباً لصالح جلب مهنين مؤهلين، عادة من الرجال.²⁴ إن مبادرات السياسة على المستوى الكلي تحتاج إلى بناء تحليل للنوع الاجتماعي داخل عمليات سياسة بناء السلام، إلى جانب اتباع سياسات "خاصة" موجهة نحو النساء بصفة خاصة. وقد اعتبرت المنظمات الدولية الأساسية لفترة من الزمن أن ذلك أمر مناسب.²⁵ وفي أبسط أشكاله، يتطلب النهج الواعي بالنوع الاجتماعي أن يطرح الناس السؤال التالي: "هل تؤثر هذه السياسة في النساء والرجال على نحو مختلف؟". إذا كان الرد بالإيجاب، يحتاج عندئذ صناع السياسة إلى معرفة ما يمكن القيام به لمنع الأوضاع غير المتواترة التي تعاني منها النساء أو تصحيحها.²⁶ إن طرح هذا السؤال يجب أن يقود في بعض الحالات إلى إعادة التفكير بالكامل في طريقة تطوير السياسة وتنفيذها. وفي حالات أخرى، يتطلب الأمر إجراء عمليات تكيف بسيطة نسبياً. وفي حالات الطوارئ التالية للحروب في البلدان الفقيرة، قد يصعب تطبيق النهج الواعي بالنوع الاجتماعي. ولا يرجع ذلك إلى محدودية الموارد وضعف البنية الأساسية فحسب، وإنما يرجع، أيضاً، إلى أن إنفاق الحكومات الجديدة عادة ما تُقيده الظروف المصاحبة للقروض أحادية الأطراف ومتعددة؛ حيث تضع حدوداً صارمة على عجز الميزانية. وترى مجموعة ضغط متنامية، يدعمها بعض الاقتصاديين البارزين، أن مثل تلك الظروف يجب تخفيفها في اقتصادات ما بعد الحرب، مادامت تقوض بدرجة حادة فرص "استعادة" الاقتصاد، كما أن أولوية احتياجات النساء وغيرهن من المجموعات المعرضة للخطر يجب

تقييد استخدام الحقول وأراضي الرعي، مما يضع ضغطاً كبيراً على المساحات المتبقية التي يتيسر النفاذ إليها، كما أن الجنود الذين يستخدمون الأرض لإقامة معسكراتهم، يقتلون عادة الحياة البرية ويدمرون الحياة النباتية والتربة. ويتفاوض التجار والجنود حول صفقات الحياة مع القادة المحليين من أجل التعدين أو استخراج الموارد الطبيعية، كما هي الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل ويشترون الأرض ويبيعونها.

وقد يحدث ذلك كله دون الرجوع إلى الأعراف أو القوانين المحلية المتعلقة بملكية الأرض واستخدامها، مما يترك ميراثاً مشوشاً حول حقوق الأرض في الفترة التالية للحرب، وهو ما حدث في موزمبيق، على الرغم من أن الترتيبات الحالية لحيازة الأرض بالمجتمع المحلي قد جعلت بيع الأرض غير قانوني.³¹ ويندر وجود اتفاق، ناهيك عن سجل مكتوب، حول صفقات الأرض أثناء الحرب، كما لا يوجد فهم واضح حول من ينبغي نقل الحقوق إليه في حالة وفاة مالك الأرض. إن نظم حيازة الأرض التي كانت مقبولة سابقاً قد تحطمت أو أصبحت باطلة بسبب قلة الأرض مؤخرًا، فضلاً عن غياب أو إقالة القادة المحليين، وانتهيار مؤسسات الحكومة المحلية.

حيازة الأرض وحقوق المرأة

كلما زاد نقص الأرض حدةً، كلما زاد الضغط الواقع على حقوق المرأة. وقد تشكل النساء في أماكن عديدة أغلبية البالغين الناجين بعد الحرب في المناطق الريفية، وربما يوجد، أيضاً، عدد كبير من الأسر المعيشية التي تضم نساء فقط، كما هي الحال في موزمبيق، يتوقون إلى الأرض من أجل زراعة الغذاء.³² على أن الممارسات القانونية التمييزية أو المواقف الاجتماعية الراسخة لا تزال تمنعهم من امتلاك أراضي العائلة. ففي رواندا، قُتل عدد كبير من الرجال أثناء الإبادة الجماعية، لكن النساء مُنعن من المطالبة بالأرض في ظل القانون العرفي، حتى على الرغم من أن الدستور يعطيهن الحق القانوني في الميراث. وقد جرت بعض المراجعات على قوانين الميراث في محاولة لمواجهة هذه المشكلة، لكن تلك التعديلات لم توفر للنساء بعد حيازة مأمونة.³³

ويمكن إيراد أمثلة أخرى عديدة لتعزيز صورة حقوق المرأة أو تيسر نفاذها في فترة ما بعد النزاع إلى الأرض المكتسبة أثناء النزاع. وقد وجدت السلطة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا أن كثيراً من النزاعات نشبت حول ملكية الأرض على مستوى القرية، بينما كان الانهيار المتزامن لنظم حل النزاع التقليدية يعني أن يجد النساء والأطفال أنفسهم في الطرف المستقبلي لمستويات مرتفعة من العنف.³⁴ وفي إريتريا في فترة

تحدد السياقات الخاصة ما الممكن وما يجب أن يوضع في قائمة الأولويات. فعلى سبيل المثال، عندما تعتمد أغلبية السكان الناجين على الزراعة مصدراً رئيسياً لكسب الرزق، يتمثل مفتاح الحل عادة في الإصلاح الزراعي. وعندما ترتفع مستويات التحول نحو الحضر والتعليم، تتسم قضايا التوظيف بدلالة أكبر. ومع ذلك، من المعتاد في جميع السياقات أن نجد النساء في نهاية الحرب مهيمئات على أكثر أقسام المجتمع هامشية؛ إذ يصبحن العائدات مع نفاذ إلى أقل الموارد، والمقاتلات السابقات اللاتي يجري إغفالهن، وقائدات الأسر المعيشية اللاتي لا تتمتعن سوى بأقل دعم. وتزداد أعداد النساء في المجموعات التي تعاني الوصمة والحرمان: من تعرضن للاغتصاب، اليتيمات، المعوقات، الأرمال (اللاتي قد تشكلن ما يصل إلى 30% من السكان الناجين بعد الحرب).²⁸ كذلك تشكل النساء - بشكل عام - أقل الفئات جيدة التدريب والتعليم، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وتُغفل احتياجاتهن الصحية الخاصة. كيف يمكن مواجهة تلك التحديات؟

الزراعة وإصلاح الأرض

إن الاقتصادات الزراعية، حيث لا تزال أغلبية السكان تعتمد أساساً على الزراعة وتربية المواشي للحصول على إمداداتهم الغذائية، عادة ما تتصف بتحيز قوي بين الجنسين لصالح الرجال. وبصورة تقليدية، نجد أن تيسر نفاذ النساء إلى عمل الآخرين وسيطرتهن على عملهن يقل عن مثيله لدى الرجال. ونتيجة لذلك، تسعى العديد من النساء إلى فرص بيع عملهن إلى الآخرين بمقابل مادي ضعيف جداً لضمان حد أدنى من الموارد لتلبية احتياجات أسرهن المعيشية.²⁹ وفي الأماكن التي لا تتمكن فيها النساء من الوصول إلى قدر كافٍ من الأرض لزراعتها - كما هي الحال في رواندا، وكمبوديا، وزيمبابوي، وسريلانكا - تقمن بتأجير أنفسهن في الخارج بوصفهن عاملات ترحيل.³⁰ وفي فترات النزاع المسلح، تكتسب الزراعة أهمية بوصفها مصدراً للغذاء، حتى بالنسبة لمن كانت سبل رزقهم السابقة غير زراعية. ففي حالة غياب الرجل للقتال، أو في حالة إصابته أو موته، تتحمل المرأة، عادةً، عبء الإنتاج الزراعي حتى وإن لم تكن قامت بذلك سابقاً. وتؤدي الحرب، أيضاً، إلى إيقاع الفوضى في النظم الراسخة بشأن حيازة الأرض؛ فالرجال ينتزعون الأرض بالقوة نتيجة تحطيم الضوابط الاجتماعية، كما ينتقل الناس بعيداً عن ديارهم إلى مناطق جديدة. ويؤدي وجود الألغام الأرضية إلى

بالقوات المسلحة وهم مجرد صبية لا يمتلكون أية مهارات في الزراعة على الإطلاق. وفي المقابل، كانت النساء تخطط وتدير الموارد النادرة في ظل ظروف عصيبة، كما كن تملكن، عادةً، معلومات أفضل حول الظروف البيئية الخاصة المحلية وفرص التجارة.

تمليك الأرض يميز ضد المرأة

عند محاولة تقنين نظم استخدام الأرض السابقة وتحديثها، يوجد ميل لإغفال سبل نفاذ المرأة إلى حقوقها بوصفها ابنة أو خالة أو زوجة أو أرملة أو أم، بل بوصفها امرأة مستقلة قادرة على التفاوض مع القادة المحليين، حتى إذا كان نفاذها أكثر محدودة بشكل نمطي من نفاذ الرجل. وتميل العمليات الجديدة لتمليك الأرض إلى منحها للرجال على نحو حصري تقريباً.³⁷ وحتى عندما لا توجد عقبات قانونية أمام النساء لشراء تلك الحقوق، لا تتوفر لديهن الموارد اللازمة، كما يعمل الرجال في الأسرة والمجتمع المحلي بنشاط على تشييط عزمهن على المطالبة بتلك الحقوق، كما في جواتيمالا.³⁸

وحتى عندما تتمتع المرأة بالنفاذ - بحكم حقها الشخصي - فعادة ما يكون ذلك أقل أماناً من نفاذ الرجل، ويعتمد على وضعها من حيث الزواج. ويمكن أن يوجد، أيضاً، إحجاف متعمد من جانب القائمين على التخطيط، المنخرطين في عمليات التخصيص والتمليك، والذين يعتبرون المرأة الريفية فقيرة التعليم وأكثر "تخلفاً" من الرجل؛ وبالتالي غير قادرة على التمتع بفرص إصلاح الأرض. وتتفاقم حالات عدم المساواة نتيجة لأن الإصلاح الزراعي في فترة ما بعد الحرب (يضم، عادة، توزيع الحبوب والأدوات والماشية) يجري، عادة، تنظيمه على أساس كل أسرة معيشية، حيث يحتل الرجل، دائماً، موقع رأس الأسرة، حتى عندما يبدو واضحاً أن إنتاج المرأة الزراعي يمثل أهمية بالنسبة للأمن الغذائي والأعمال التجارية على نطاق صغير.³⁹ ومن غير المرجح أن يؤدي إضعاف حقوق المرأة في الأرض، وتهميش تلك الحقوق في الإصلاح الزراعي، إلى تحسين الأمن الغذائي؛ حيث تحتفظ النساء بالمسؤولية الأساسية المتمثلة في تلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة المعيشية، وخاصة عندما يجعلهن النزاع معيلات للأسر المعيشية. وهكذا، يعزز النهج القياسي للإصلاح الزراعي في بيئات ما بعد الحرب أرجحية افتقاد الأمن الغذائي. لكن إصلاح الأرض والإصلاح الزراعي يمكن، من ناحية أخرى، استخدامهما لدعم أدوار النساء في فترة ما بعد الحرب. ويجب أن تقدم الدلالة السياسة لإصلاح الأرض،

ما بعد الحرب، احتج الرجال على تيسر نفاذ النساء إلى الأرض، وذلك على الرغم من أن أغلبية الأسر المعيشية كانت تقودها نساء. أما بالنسبة إلى لاجئي جواتيمالا في المنفى، فقد منحو النساء صوتاً في البنى السياسية. وعند عودتهم إلى ديارهم، حاولت النساء المطالبة بحقوق متساوية في الأرض، لكن السكان المحليين هاجموا تلك المطالبات باعتبارها "تجاوزت الحدود المقبولة... المنوطة بالنساء".³⁵

وعند انتهاء النزاع، توجد، عادةً، ضغوط من أجل "تصنيف" حيازة الأرض واستخدامها من اتجاهات عديدة. ويمكن اعتبار الأرض والإصلاح الزراعي وسيلة لتعجيل عملية "استعادة الوضع" و"التطبيع" - بما يشكل جزءاً من أجندة التحديث التي تصبح أكثر إلحاحاً في سياق ما بعد الحرب. لقد كانت الاقتصادات الزراعية تسود في كثير من البلدان التي برزت بعد نزاعات العقد الأخير. وكانت نظم حيازة الأرض تمثل أهمية مركزية بالنسبة لعملية استعادة الأوضاع. ويحدد البنك الدولي أنماطاً يعينها لإصلاح الأرض في ظل "بيئة تراعي السوق"، وخاصة في أفريقيا، مع تعزيز هذا النموذج في سياقات ما بعد النزاع. ويظهر، أيضاً، إصلاح الأرض بوصفه جزءاً من صفقات السلام؛ وذلك أن الأرض عادة ما تمثل قضية في النزاع نفسه، حتى في الحروب التي يبدو أنها تدور أساساً حول قضايا أخرى (كما هي الحال في السلفادور، ونيكاراجوا، وجواتيمالا، وزيمبابوي، وناميبيا). إن طبيعة إصلاح الأرض الذي ينص عليه في الاتفاق تعكس الرؤية الخاصة بما يجب أن يكون عليه مجتمع ما بعد النزاع، فضلاً عن دور الزراعة المستقبلي داخله، وقد يضم مفاوضات مع الهيئات الدولية المانحة التي من المتوقع أن توافق على تكاليفه، والتي تؤثر هي نفسها، عادةً، بدرجة كبيرة في تحديد النتائج. إن إصلاح الأرض الذي تعززه منظمات الإقراض الدولية يخدم بشكل عام تقريباً ترتيبات خصخصة الملكية الفردية للأرض، كما أن ناتج إصلاحات الأرض، في ظل وجود هذا المبدأ في قلب تلك الإصلاحات، قد خدم بشكل عام امتلاك النساء لحقوق ليست أقوى مما كانت عليه الحال في السابق، بل كثيراً ما وجدن تلك الحقوق متقلصة بدرجة هائلة (انظر، أيضاً، الفصل السادس).³⁶ وهناك استثناءات قليلة: حيث بذلت جهود لتصحيح هذا الاختلال في التوازن - كما في السلفادور - عن طريق البناء على المناهج القائمة الأكثر مرونة، والتي تتمتع بقدرة أكبر على حماية حقوق المرأة في الأرض. لكن جميع هذه الدروس لم تُطرح - على نحو نمطي - في سياق ما بعد الحرب؛ إذ يميل المخططون إلى تجاهل حقيقة أن كثيراً من الرجال الذين كانوا يتقاتلون قد تركوا الزراعة لفترة طويلة، وأن أولئك الذين التحقوا

إطار 14.3 النساء تفقدن الأرض: إصلاح الأرض في فترة ما بعد الحرب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

موزمبيق منذ عام 1997: لقد ضعف تيسر نفاذ النساء المأمون نسبياً إلى الأرض في ظل القانون العرفي بسبب التمزق الاجتماعي الذي نتج عن الحرب. وفي إطار الاقتصاد الذي يتزايد اعتماده على السوق، نجد النساء أكثر حرماناً من الرجال. وقد شجعت الحكومة الناس على "العودة إلى الأرض"، لكن المنافسة على أفضل الأراضي أدت بالنخب السياسية والتجارية الجديدة إلى المطالبة بقطع ضخمة من الأرض، مما وضع ضغوط إضافية على صغار الملاك. وقد عادت النساء إلى زراعة الغذاء نتيجة الضرورة، لكنهن واجهن صعوبات في وراثة الأرض، حتى في مناطق الدولة التي يسود فيها النسب للأم؛ وذلك أن السيطرة لا تزال مخولة للرجال. وينص قانون عام 1997 على المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، لكن التنفيذ ضعيف والممارسات المحلية، المستمرة منذ زمن طويل، عادة ما تعمل ضد النساء.⁴⁰

السلفادور منذ عام 1992: تجاهلت الاتفاقيات التي أبرمت بعد الحرب في السلفادور الاحتياج إلى الأرض، على الرغم من الجهود التي بذلتها الناشطات في جبهة التحرير الوطني.⁴¹ وقد قدمت برامج إعادة الاندماج التي تلت ذلك منظوراً يعتمد في أساسه على النوع الاجتماعي، كما أدت إلى تحسين وضع النساء، وخاصة المقاتلات السابقات. على أن الخطوط الإرشادية للسياسة نالها التدمير من جانب المسؤولين المحليين، حيث أنكروا نفاذ النساء إلى الأرض. لقد جرى تخصيص الأرض على أساس الأسرة المعيشية، على أن يُعهد بالتصديق للذكر رأس الأسرة. وعند تخصيص جزء من الأرض للمرأة بحكم حقها الشخصي، تكون نوعية الأرض رديئة. وقد اشتملت المتطلبات الإضافية للحصول على الأرض معرفة القراءة والكتابة، فضلاً عن توفر بعض الوثائق مثل شهادة الميلاد وبطاقة الانتخاب. لكن كانت النساء من بين غير القادرين على الوفاء بتلك المتطلبات.⁴²

جواتيمالا في تسعينيات القرن العشرين: تمتعت النساء بكلمة مسموعة في اتفاقيات السلام التي سهلت التشريعات التي تعزز حقوق الأرض للنساء العائدات والمقاتلات السابقات، على الأقل على الورق. على أن الأهداف التي اشتملت عليها اتفاقيات السلام في جواتيمالا لم تدعمها خطوط إرشادية واضحة حول التنفيذ،⁴³ وبالتالي، لم يكن بمقدور العديد من النساء ممارسة حقوقهن بسبب "الهياكل الذكورية التقليدية".⁴⁴

نيكاراجوا في تسعينيات القرن العشرين: أبرمت صفقات بين أعضاء جبهة ساندينستا وأعضاء الكونترا حول الأرض، مع استبعاد النساء من ملكية الأرض.⁴⁵

التوظيف في المناطق الحضرية

يوفر سياق ما بعد الحرب فرصة أمام الدول لدراسة استراتيجيات التوظيف مرة أخرى، بدلاً من مجرد السعي نحو استعادة أوضاع ما قبل الحرب و"إعادة إدماج" العائدين داخل الاقتصاد المخطط. وهو الأمر الذي يمثل أهمية خاصة في البلدان والمدن التي لم تكن تمنح فرصاً كافية للتوظيف قبل الحرب. وعندما تدور رحى القتال في الريف، يميل الناس إلى الفرار للمناطق الحضرية، حتى لو كان التوظيف الرسمي مقيداً بدرجة كبيرة بسبب التمزق الناتج عن الحرب، كما ينهار، عادة، القطاع العام، مما يخلق مشكلات مشابهة لتلك المشكلات التي تواجهها البلدان التي تعاني من تخفيض النفقات في ظل إصلاحات القطاع العام. كذلك يمر القطاع التجاري الخاص، أيضاً، بتجربة الصعوبات الناتجة عن تدمير البنية الأساسية، بما في ذلك: المواصلات، والاتصالات، والرقابة على العمالة، والأمن، وغير ذلك من خدمات.⁴⁶

وبعد استعادة الأوضاع، يمكن أن يقود النقص في العمال الذكور (نتيجة الوفاة أو الغياب) إلى اضطلاع النساء بمواقع

فضلاً عن نفوذ الهيئات المانحة القوية، في أوضاع ما بعد الحرب فرصاً إيجابية. وتتوفر لدى الهيئات الدولية المانحة كثير من التقارير التي تلقي الضوء على المخاطر الكامنة التي يمكن أن تترتب على إضعاف حقوق النساء في الأرض، فضلاً عن ميزات دعمهن. وإذا كان السياق السياسي يعترف على نطاق واسع بأن النساء لعبن دوراً أساسياً في أثناء النزاع - بوصفهن مزارعات، ومديرات لموارد الأسرة المعيشية - فمن المتوقع أن تلقي الهيئات المانحة الضوء على مميزات استمرارهن في ذلك، على الرغم من ندرة قيامهن بذلك.

الحضر المحلية فيما يتعلق بالغذاء الرخيص الذي لا تقدر الحكومة على توفيره.

وفي الصومال، على سبيل المثال، اضطلعت النساء بأدوار الرجال التقليدية وتولين بيع الماشية. وفي موزمبيق، قامت النساء بتسويق الفاكهة، والسّمك، والخضر، والجمعة، ومارست النساء، في كثير من البلدان، التجارة عبر مسافات بعيدة وعبر الحدود - كما حدث في تشاد، وإريتريا، وسيراليون.⁵² ويشير المسح الذي قامت به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 1994 على اللاجئين الصوماليين إلى أن النساء انخرطن بتزايد - نتيجة غياب الرجال - في النشاط الاقتصادي، وحققن احتكاراً فعلياً في تجارة المقايضة في الغذاء والملابس وعدد من البنود الأخرى.⁵³ ومع ذلك، لم تدعم حكومات ما بعد الحرب أيّاً من أنشطة التجارة والتجزئة - ولم تمنح حتى ثقة سياساتها الاقتصادية لهذا الغرض.

ويمكن بالفعل أن يتقلص نشاط البيع بالتجزئة، على اعتبار أنه يمثل جزءاً من "الحركة الارتجاعية" ضد النساء بعد الحرب. وقد تواجه النساء الناجحات انتقادات قاسية اجتماعياً، وتصبح أنشطتهن في مجال العمل التجاري غير مرغوبة، بل ويعلن عن عدم قانونيتها. ففي زيمبابوي، أقامت النساء شبكات تجارة غير رسمية تمتد لتشمل عديد من البلدان، في محاولة لاستكمال دخل الأسرة. ومع ذلك، أسفر هذا التجاوز للحدود الاجتماعية عن وصمهن بالعُهر والتحرش بهن على الحدود الدولية.⁵⁴ لكن إدراك مجتمع الهيئات الدولية المانحة يتزايد بشأن إمكانات النمو بين النساء صاحبات المشاريع، وبالتالي يستثمر بدرجة كبيرة في برامج القروض الصغيرة. ومع ذلك، أوضح بحث من البوسنة أن البرامج التي تستهدف النساء تمثل، عادة، أقل أهداف سوق القروض، بينما يتمكن المقترضون الذكور من الوصول بدرجة كبيرة إلى كميات أكبر من القروض.⁵⁵ ونظراً لأن النساء أصبحن أكثر نجاحاً من الناحية الاقتصادية، فقد وضعت مؤسسات الدولة التي يهيمن عليها الذكور ضوابط لإضعافهن. ويتمثل النهج البديل في التحري عن تلك الأنشطة وتحديد السبل اللازمة لدعم تطويرها؛ فقد أخفقت كثير من الأعمال التجارية التي تديرها نساء بسبب عدم كفاية رأس المال ونقص المهارات اللازمة لإدارة الأعمال. وتسعى منظمات الإغاثة والتنمية، بشكل متزايد، إلى العمل مع النساء في سياق ما بعد الحرب، كما أن بإمكانها، أيضاً، إتاحة مصادر للدخل، سواء على شكل توظيف مباشر أو توفير الدعم للمنظمات النسائية. ولاقتناص تلك الفرصة، كانت النساء فاعلات بدرجة كبيرة - في بلدان ما بعد الحرب في يوغوسلافيا السابقة - في مجال تجميع الجهود لإنشاء منظمات جديدة.

رئيسية في العمل ويصبحن جزءاً مهماً من قوة العمل. على أن ذلك يُعد أمراً غير معتاد؛ فقد جرى العرف على منح الرجال العائدين أفضل فرص العمل - وهي تلك الفرص التي يملك الرجال فيها، في المتوسط، قدرًا أفضل من التعليم والتدريب المناسبين لها.⁴⁷ وتُستخدم، عادة، بعض الحجج الثقافية حول أدوار النساء للحيلولة دون محاولاتهن الدخول إلى القطاع الرسمي. وفي بعض الحالات، تقوم الدولة - في سياق ما بعد الحرب - بتقليص الحقوق القانونية للمرأة في النفاذ إلى التوظيف.⁴⁸ وقد ذهبت إحدى الوثائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن 60% من النساء في ناميبيا يقين بلا عمل لمدة سنتين بعد عودتهن إلى البلاد.⁴⁹

أما النساء اللاتي خدمن سابقاً كمقاتلات، وحتى إذا شغلن مواقع تفرض مسؤوليات عليا في أثناء الحرب - كما حدث في إريتريا - فقد واجهن صعوبات أكثر من الرجال لإقامة حياة في ديارهم الريفية، وبالتالي سعين للعيش في المدن.⁵⁰ لكنهن في سياق الارتكاسة تصبحن أهدافاً خاصة للاستهجان، وقد تجدن صعوبة في الحصول على عمل بطبيعة الحال. وعلاوة على ذلك، نجد أن القيود الثقافية، أو القوالب السياسية حديثة الصياغة لتلك القيود الثقافية، تعمل، أيضاً، على الإبقاء على المرأة بعيدة عن التوظيف. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، فرضت حركة طالبان قيوداً شديدة الخصوصية على النساء العاملات، وأصبحت كثير من الممرضات والمدرسات - وغيرهن من المهنيات - مجبرات على ترك وظائفهن بالقطاع الرسمي. ولم يسفر تغيير الحكومة حتى الآن عن أية علامات واضحة تدل على إمكانية تغيير هذا الوضع. كما أن غياب الرعاية المناسبة للأطفال يمكن أن يُشكل عقبة، أيضاً، أمام فرص إيجاد وظائف، كما حدث للنساء المقاتلات السابقات في إريتريا.⁵¹

الاقتصاد غير الرسمي

إن كسب الرزق في أعقاب الحرب يعني عادة - بالنسبة للرجال والنساء - الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي. في زمن السلم، يهيمن توظيف النساء بأية حال في الاقتصاد غير الرسمي، ارتكازاً على التجارة في الفواكه والخضر من الريف، والطعام المطبوخ، والجمعة، والسلع النادرة من التجارة على مسافات بعيدة، والحرف اليدوية. وتتيح هذه السلع الحصول على عوائد سريعة نسبياً من الاستثمار الصغير، كما لا تتطلب نفاذاً إلى الأرض. وفي المجتمعات التي مزقتها الحروب، حيث لم تستعاد التجارة الرسمية بعد - هذا إن كانت تطورت على الإطلاق - يمكن أن تحافظ هذه الأنشطة على تزويد المجتمع بالمؤن. وفي العادة تصبح النساء صاحبات المشاريع قادرات على تلبية مطالب

بيع الجنس من أجل البقاء

يتمثل، عادة، الملاذ الأخير للنساء في الدعارة، عند غياب أية وظائف أخرى مربحة.⁵⁶ ففي سياقات ما بعد الحرب، يزدهر بيع الجنس - سواء بصورة رسمية أو غير رسمية - وخاصة عندما تتوفر سوق دولية، كما في حالة وجود قوات حفظ السلام الدولية أو في إطار السياحة الدولية.⁵⁷ ويمكن أن تشهد البلدان في فترة ما بعد الحرب نمواً شديداً للتسارع في أعداد النساء المنخرطات في الدعارة؛ نظراً لغياب أية فرص أخرى، ووجود الأجانب وبالتالي الزبائن الأثرياء، فضلاً عن تفكك أوصال العلاقات الاجتماعية.

ومن هنا، تُعد المعضلات التي تواجهها سلطات ما بعد الحرب في تدبير أمر الدعارة أكثر تعقيداً حتى من المعتاد. وقد تتمثل الاستراتيجية الأكثر فاعلية للحد من أعداد النساء المنخرطات في الدعارة في دعم محاولاتهن البديلة في مجال الإنتاج والتجارة على نطاق صغير، من خلال توفير التدريب والقروض الصغيرة بغية ضمان إدراجهن في الفرص العامة للتدريب والتعليم المناسبين للتوظيف بالقطاع الرسمي. وقد تجلت هذه الخطة في تقارير رئيسية صدرت لسنوات عديدة، على أن هناك العديد من النساء اللاتي لا تجدن أمامهن من فرص سوى المخاطرة بحياتهن بهذه الطريقة. وحتى هؤلاء المحظوظات بدرجة كافية لمباشرة التدريب أو التعليم، عليهن أن يبحثن في الوقت نفسه عن سبل لإيجاد الطعام.⁵⁸

الصحة، والرفاه، والتعليم

في نهاية أغلب الحروب، تتقلص الخدمات الصحية بشدة ويمكن حتى أن تنهار كلية. وحتى عند وجود محاولات شجاعة للاحتفاظ باستمرار بعض الإمدادات الصحية للأطفال، تضعف، عادة، الإمدادات الصحية الخاصة بالمدينين البالغين. ويبدو ذلك بوضوح صارخ من خلال اتجاه معدلات وفيات النساء نحو الأسوأ بمعدلات أسرع من معدلات وفيات الرجال أثناء الحرب؛ ويرجع ذلك إلى تأثير الحرب غير المباشر على الوفيات نتيجة انهيار الخدمات الصحية، ومخازن الغذاء، والافتقار إلى المساعدة المهنية في مجال أمراض النساء - وهو التأثير الذي يختلف عن التأثير المباشر للقتال.⁵⁹ إن ارتفاع مستويات اعتلال الصحة والوفاة بين السكان من الأمراض التي يمكن تجنبها يُشكل تكلفة تنموية خطيرة،⁶⁰ ومع ذلك لم تكن المؤسسات المالية الدولية والهيئات المانحة الرئيسية تعطي الإنفاق على الصحة

وزناً كافياً، من زاوية القروض والاستثمارات لإعادة البناء في فترة ما بعد النزاع. وقد طالبت القيادات الاقتصادية باستمرار الأحقيات العامة في مجالي الصحة والتعليم أثناء الحروب وبعدها، وخاصة مادام مجالي الصحة الأولية والتعليم لا يمثلان سوى جزء ضئيل من الإنفاق الاجتماعي.⁶¹

إن كل تقرير حول النساء والنزاع يلقي الضوء عملياً على ضرورة توجيه برامج الصحة نحو النساء بوجه خاص، بما في ذلك المقاتلات السابقات على اعتبار أن تلك البرامج تمثل شرطاً مسبقاً لاستعادة الأوضاع الاجتماعية. ومن الشائع تجاهل احتياجات المرأة الصحية أثناء الحمل والولادة وفي حالات الإصابات الناتجة عن الاغتصاب. ويسفر هذا التجاهل عن آثار عديدة تتعلق بالصعوبات التي تواجهها النساء لتلبية احتياجات أتباعهن وغيرهم من أعضاء المجتمع، علاوة على إضعاف قدراتهن على المشاركة في الحياة العامة. وفي المقابل، تخضع النساء للتحيز المبني على النوع الاجتماعي بما يخالف مصالحهن عبر أساليب عمل كثير من سياسات الصحة والرفاه في الأوقات "العادية". لكن النساء الجرحى لا تقدرن على النفاذ حتى إلى أهم عناصر دعم المجتمع المحلي، حيث تصبحن موصومات نتيجة للاعتداء عليهن و/أو حملهن، و/أو إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/مرض الإيدز.

يؤثر تجاهل الاحتياجات الأساسية للمرأة على المجتمع ككل؛ وذلك أن النساء هن المسؤولات الأساسيات عن الرعاية في المنزل. وهناك نهج آخر يحدد أولويات متطلبات المرأة في الرفاه، ويسفر عن آثار إيجابية على أنحاء المجتمع كافة في أثناء عملية بناء السلام. وهو الأمر الذي يتطلب مناهج خيالية وابتكارية في عمليات تخصيص الميزانية، لكنها من غير المرجح أن تصبح معتادة في المستقبل.

وفي المرحلة التي تلي الحرب مباشرة، تُتخذ، عادة، تدابير خاصة لتوفير الدعم للمقاتلات السابقات قبل وفي أثناء عمليات "التسريح والتنمية وإعادة الاندماج" وبعدها. ولا يزال شائعاً بالنسبة للمقاتلات السابقات (والأطفال، وخاصة الإناث) أن تعانين من التهميش نسبياً في مثل تلك البرامج، إن لم تغفلهن بالكامل،⁶² على الرغم من إلقاء الضوء على ذلك لما يقرب من عشر سنوات.

يمكن أحد أكثر مجالات الرعاية الصحية تحدياً بعد الحرب في الحاجة إلى معالجة الصدمات النفسية. ويُعتبر إدمان الكحوليات، والقلق، والسلوك العنيف والعدواني، وحتى الانتحار، من الممارسات الشائعة نتيجة لتجربة زمن الحرب وصعوبة التأقلم مع أوضاع ما بعد الحرب. ولا تحصل استشارات الصدمات

حقوق المرأة والتغيير السياسي بعد الحرب

علاوة على محاولة إعادة بناء الاقتصادات والمجتمعات، تواجه إدارات ما بعد الحرب تحدياً يتمثل في محاولة (إعادة) بناء الاحترام لحقوق الإنسان، وللسلوك المرتكز على الحقوق لدى السكان بشكل عام، سواء بين المقاتلين السابقين أو أعضاء قوات الأمن أو في النظام القضائي. وعلى الرغم من وجود تحسينات ذات دلالة، لا تزال قدرة النساء على الوصول إلى الحقوق السياسية أقل من قدرة الرجال في سياق ما بعد الحرب، كما في أغلب السياقات الأخرى.

تمثل رعاية ثقافة حقوق الإنسان في سياق ما بعد الحرب أمراً شديداً التعقيد: لأن مرتكبي الإساءة لحقوق الإنسان في أثناء الحرب يظلون في كثير من الأحيان مطلقي السراح، بل يمكن حتى أن يكون البعض منهم أعضاء في الحكومة أو الشرطة أو القوات المسلحة. وحتى عند توفر الإطار القانوني الضروري والأدلة ضد المشتبه فيهم، لا يُقدم للقضاء سوى عدد صغير نسبياً من الجناة.⁶⁵ وعلاوة على ذلك، ثبت أن محاولات (إعادة) بناء حكم القانون في سياقات ما بعد الحرب تكتنفها صعوبات شديدة في العديد من الأماكن، حتى عند استثمار كميات ضخمة بشكل استثنائي من الأموال، كما في حالة أمريكا اللاتينية.⁶⁶ ومن المعتاد أن يصبح التركيز شائعاً بعد الحرب على سلوك الدولة، سواء في شكلها جديد أو المتغير، لضمان توقف العاملين بالجيش والشرطة عن السلوكيات غير القانونية من خلال الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب. وهو الأمر الذي يلقي استحسان المجتمع الدولي، على الرغم من أن تحقيق التغيير الحقيقي قد يظل مروّعاً لسنوات عديدة. ومع ذلك، فإن (إعادة) تأسيس درجة ما من القانون والنظام تعني ببساطة - في كثير من الأحيان - أن الرجال لا يعانون من تلك الإساءات الخطيرة على أيدي من يملكون السلطة.

وقد حظيت حقوق الأطفال بمزيد من الجدية على مدار السنوات العشر الماضية، مع وجود مآزق الأطفال الجنود السابقين الذين يحصلون على قدر كبير ومتعظم من الانتباه والدعم الدوليين. لكن التركيز لا يزال منصباً على خبرة الأولاد، وليس البنات، في الحرب. هذا، على الرغم من أن التجارب العديدة التي تواجهها البنات، مثل الإساءة الجنسية من جانب قوات حفظ السلام في موزمبيق،⁶⁷ تظل خفية.

ومع الأسف، لا تزال حقوق الإنسان للمرأة لا تجد تلقائياً درجة الأهمية نفسها مثل حقوق الإنسان للرجل، على الرغم من

على انتباه كاف. وعندما تتوفر الموارد، يكون تصميمها رديئاً. وتذهب البحوث إلى أن توظيف المناهج الطبية الغربية لمعالجة تلك المشكلات - عن طريق التركيز على الفرد - لا تتناسب وجميع السياقات الثقافية. ففي كثير من المجتمعات التي يهيمن عليها الطابع الريفي، يمر الناس بتجربة الصدمات ليس كأفراد منفصلين وإنما داخل السياق المبني اجتماعياً، مما يعني ضرورة أن يأخذ الدعم ذلك في حسابه، هذا إن لم يتوفر فعلياً من خلال العلاقات الاجتماعية. ويتنامى الوعي حول إمكانية أن تصبح عمليات العلاج ذات الخصوصية أكثر فاعلية اجتماعياً في مثل تلك المجتمعات.⁶³ وعندما تلعب النساء أدواراً في الطقوس والممارسات المقترنة بمثل ذلك العلاج، يمكن إعطاءهن الدعم.

وربما مما يشير الدهشة أن الناجين بعد الحرب يعتبرون التعليم، عادة، جزءاً أساسياً من استعادة الأوضاع. ويرجع ذلك جزئياً إلى ضرورة "العودة إلى الحالة العادية"، كما يرجع، أيضاً، إلى إدراك الناس أن التعليم يمكن أن يلعب دوراً مهماً بالنسبة للأطفال، بل والكبار، في منع النزاعات. وتحاول النساء، عادة، إعادة بناء التعليم الأولي بأنفسهن في أثناء الحرب وبعدها، بدلاً من انتظار الدولة كي تقوم بذلك. وعلى الرغم من أن التعليم يحتل موقع الأولوية في عقول الناس، فإن الإنفاق الحكومي على التعليم تقيده بعض قيود الميزانية - مثل الصحة - وبالتالي نادراً ما يفي بالتوقعات.

في عديد من البلدان، تشارك البنات في التعليم بدرجة أقل من الأولاد. وعلى الرغم من إمكانية أن ينقلب الوضع في أثناء الحرب، حيث قد يوجد الأولاد بعيداً عن ديارهم، فإن عملية إصلاح الإمداد التعليمي تتأرجح عادة وتعود النسبة إلى ما كانت عليه بمجرد عودة الأولاد.⁶⁴ وهناك سبل عديدة يؤدي خلالها عدم تساوي الوصول للتعليم إلى تعزيز عدم المساواة بين الجنسين. ولذلك، تُشكل هذه المسألة لحظة مفيدة للتدخل من أجل تعزيز التغيير الإيجابي المستقبلي. وحتى عندما تضم مفاوضات السلام النساء يظل حرمانهن مستمراً إن كن ممن لم تتلقين حتى التعليم الابتدائي، بينما حصل بقية اللاعبين الأساسيين على التعليم الثانوي على أقل تقدير.

وعندما يؤخذ تعليم السلام بجدية، بوصفه جزءاً من المنهج الدراسي الجديد، تتحرر النساء مما يمكن اعتباره مسؤولية خاصة (أي تعليم أطفالهن السلام)، ويصبح عندئذ نشاطاً عاماً يمكن أن يضطلع الرجال خلاله بأدوار مهمة أيضاً. وعندما يضم تعليم السلام، أيضاً، البحث في قضايا النوع الاجتماعي، فإنه يسفر عن آثار بعيدة المدى على التحول الكلي للعلاقات بين الجنسين بأساليب مرتبطة أو غير مرتبطة بالحرب.

يفلت القرار 1325 من النقد: إذ تتناول المراجعات الأولية وجود فجوات في إطاره المفهومي، والفشل في التنفيذ،⁶⁹ وافتقار الخطوط الإرشادية المناسبة لتطبيقه العملي في الميدان. ومع ذلك، تعني تلك المبادرات الكثير بالنسبة للنساء في مناطق النزاع، كما تجلى من خلال قصص نساء أفغانستان وكوسوفا وتيمور الشرقية، اللاتي جئن للشهادة أمام مجلس الأمن في أكتوبر 2001 بمناسبة الذكرى الأولى لصدور القرار.⁷⁰

وبتمثل التأثير المترتب على الدعاية الدولية الضخمة حول الاغتصاب أثناء الحرب في رصد موارد إضافية لتحقيق مصالح النساء في سياق ما بعد الحرب، على الرغم من توجيه هذه الموارد بأية حال بنجاح داخل سياسات الصحة أو التنمية. وتقدم الهيئات ومنظمات حقوق الإنسان الدولية الدعم إلى منظمات حقوق الإنسان المحلية، لكن حقوق المرأة لا تزال بعيدة ر على نحو نمطي - عن احتلال موقع في المرحلة المركزية: ذلك أن تلك المنظمات لم تبدأ في التأثير على حياة النساء إلا الآن فقط. لكن تشكيل النساء لمنظمات حقوق الإنسان يتزايد، وقد اضطلعت العديد من تلك المنظمات بالتحديات المتعلقة بإعادة تدريب الشرطة والقضاء وغيرها من المؤسسات بغية تنفيذ التمييز والثقافة والممارسات الراسخة بعمق في مؤسسات القانون والنظام.⁷¹

وتزداد صياغة الممارسات الجيدة المرتبطة بمساعدة النساء على تقديم المعلومات وتسجيلها، فضلاً عن الحيلولة دون اعتبار

أن النساء تعانين من الإساءات المحددة أعلاه، في إطار الحركة الارتجاجية بعد الحرب. وفي السياقات التي تُستخدم فيها النظم الانتقالية للعدالة بوصفها جزءاً من عملية إعادة بناء حكم القانون، لا تحتل حقوق الإنسان للمرأة مواقع الأولوية. وعلى سبيل المثال، تميل الشرطة في عملها إلى اتخاذ مواقف شديدة التحيز في مجال النوع الاجتماعي، حتى عندما يعني الإصلاح والتغيير السياسي في فترة ما بعد الحرب أن الرجل لم يعد موضوعاً للاعتقال التعسفي والتعذيب. وليس من الشائع أن يمارس الرجال ضغوطاً، وخاصة إذا كانوا من أعضاء الحركات السياسية الرئيسية أو الحكومة، أو عند نقص أعداد الرجال المؤهلين للزواج. وأينما كان الاغتصاب واسع الانتشار خلال الحرب، مع عدم فاعلية المقاضاة بعد ذلك على عمليات الاغتصاب التي ارتكبت في زمن الحرب، يصبح من الصعوبة الشديدة إقامة دعاوى قضائية في بيئة ما بعد الحرب بشأن ارتكاب الاغتصاب. وتظل هذه القضية مشكلة قائمة، مثلما كانت الحال عند إلقاء الضوء عليها على مدى السنوات العشر الماضية في هيئة الأمم المتحدة.⁶⁸

انتهاكات حقوق المرأة

لقد كانت حقوق المرأة في سياق ما بعد الحرب، وحتى وقت قريب إلى حد ما، تتعرض للانتهاك في ظل حصانة كاملة تقريباً للجنة. وقد اعترف مجلس الأمن بالأمم المتحدة باستمرار الإساءة في جميع مراحل الحرب، وأصدر القرار 1325 لعام 2000 الذي يُعد بمثابة نقطة تحول. وعلى الرغم من أهمية هذا الإنجاز، لم

الإطار 14.4 القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة

يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. ويطلب:

إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، في جملة أمور، ما يلي:

أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع.

ب) اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليون لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام.

ج) اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.

المصدر: UN Security Council 2000

إطار 14.5 الحديث حول الاعتداءات الجنسية والاغتصاب

"لدي سؤال"، هكذا بدأت ميرها نوركا حديثها وهي تقف بثقة أمام 15 قاضياً جميعهم من الرجال. "من الذي مارس الجنس الليلة الماضية، وكيف كان؟" - ساد قلق حذر في الغرفة. استدار الرجال في مقاعدهم، أو انتابهم تجهم في حالة من النفور. تنحنح عديدون. انفجر واحد ضاحكاً. "أنا أتكلم بجدية"، واصلت نوركا، "نود أن يتقاسم كل منكم التفاصيل مع المجموعة". تجمع القضاة في زينيك... في اجتماع اليوم الثاني لورشة العمل حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في الحي. كانت ميرها نوركا هي التي تتولى تدريبهم، وهي من أعضاء منظمة "مديكا زينيك" غير الحكومية التي تستخدم أبحاثها حول العنف ضد المرأة في تغيير أسلوب استجابة القضاة والمدعين العموم والشرطة ومقدمي الخدمات الصحية والاجتماعية للنساء اللاتي تعرضن للإساءة. انتظرت حتى أصبح الصمت شبه مؤلم. "ليس عليكم أن تجيبوا على السؤال، ولكن هل هناك من يملك أن يقول لي لماذا يعتقد إنني وجهت هذا السؤال؟". شعر الرجال بالراحة، وبدءوا في الحديث. لقد أمضوا الساعات العديدة التي تلت في محاولة لإدراك شعور النساء اللاتي تعرضن للاعتداء الجنسي والاغتصاب عندما يُطلب منهن وصف خبراتهن المهنية بالتفصيل، مراراً وتكراراً، أمام القاضي والمحلفين.

المصادر: Spindle et al. 2004.

مجرمي الحرب يمثل أداة مهمة في مفاوضات السلام، لكن استخدامه يمكن أن يحول دون تقديمهم إلى المحاكمة - كما حدث في مفاوضات السلام أخيراً في بوروندي.⁷³ على أن السنوات العشر الماضية قد شهدت تطورات هائلة في القانون الدولي الإنساني ووضعه موضع التنفيذ، وأساساً من خلال إنشاء محاكم خاصة لجرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا ورواندا، والمحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى المحاكم التي أُقيمت في سيراليون وتيمور الشرقية.

إضفاء طابع النوع الاجتماعي على الأطر القانونية الدولية⁷⁴

قبل عام 1994، كان الإطار القانوني الدولي الذي يحكم النزاعات المسلحة يحظر العنف ضد المرأة، وخاصة العنف الجنسي. على أن تلك الأحكام لم تكن تُعتبر وافية، وأدنى بالقطع من الحماية الممنوحة للرجال. وفي ظل الضغوط التي تمارسها المنظمات النسائية الدولية، وضغوط التغييرات السياسية التي حدثت على المستويين الوطني والدولي على مدار تسعينيات القرن العشرين، تأسس منظور جديد حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما زاد اعتبار العنف ضد المرأة من أولويات الأجندة الدولية. وقد أسهمت الأحوال الأسوأ التي شهدتها النزاع في البوسنة والإبادة الجماعية في رواندا، وما صاحبها من تغطية إعلامية، في حث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير جديّة لوضع حقوق المرأة موضع التنفيذ؛ ذلك أن ضخامة نطاق الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، واستخدامها المنظم بوصفها من أسلحة الحرب،

العنف الأسري بعد الحرب يتسم بالطابع "الثقافي". وقد حدث تقدم دال في مجال إقامة دعاوى قضائية بشأن الإساءة ضد النساء أثناء الحرب، ومن المأمول أن تسهم التحسينات الأخرى في هذا المجال في مساعدة تلك المنظمات التي تسعى، أيضاً، للحيلولة دون أية إساءة ضد النساء في مناخ ما بعد الحرب. على أن التقرير الذي أصدره مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة يذهب إلى أن "الحقائق على أرض الواقع تشير إلى فشلنا الجماعي في منع ذلك العنف وحماية النساء والبنات من أهوال العنف القائم على النوع الاجتماعي، والانتهاكات المشينة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الجنائي والدولي. فقد وصلت مؤخراً إفادات عن العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في كل من أفغانستان، وبوروندي، وتشاد، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي دارفور بالسودان.⁷²

السعي نحو تحقيق العدالة في حالات الاغتصاب والعنف الجنسي خلال فترة الحرب

على الرغم من ضخامة عدد النزاعات الداخلية والتشريعات الإنسانية الدولية القائمة، كما تحكمها اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الثاني، لم يشهد التاريخ سوى عدد قليل من محاكمات جرائم الحرب، بل هناك عدد أقل من الدعاوى القضائية التي تضمنت جرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من إتاحة هذه الوثائق القانونية منذ عام 1949، لم يكن تنفيذها فعالاً وثبت أنه كان محدوداً. إن العفو عن

وبالقدر نفسه، شكلت قضية كوناراك أو "فوكا" اتهاماً رائداً لجناة الاغتصاب؛ ذلك أنها أعادت تعريف الاغتصاب بوصفه انتهاكاً للاستقلال الجنسي الذاتي. وعلاوة على ذلك، اعتبر هذا الحكم الاغتصاب ركناً من أركان التعذيب الذي يسبب ألماً ومعاناة بدنية وعقلية، ومن أركان الاسترقاق بوصفه جريمة ضد الإنسانية. كما كان، أيضاً، أول اتهام يقدم إلى محكمة دولية على أساس أنه يُشكل على وجه الحصر جريمة عنف جنسي ضد النساء.

المحكمة الجنائية الدولية

يجري الآن، أيضاً، تقنين الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي بالقانون الإنساني في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويشير هذا النظام الأساسي، بوجه خاص، إلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على الدعارة والتعقيم القسري بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويمضي خطوة للأمام في اعتبار أشكال العنف الجنسي الأخرى مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف. كما يذهب، أيضاً، تعريف الجرائم ضد الإنسانية إلى المحاكمة على أساس النوع الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ومع وجود تعاريف للاغتصاب والاسترقاق والعنف الجنسي، ساعد قانون الدعوى على تقديم فهم جديد؛ وذلك بتأسيسه أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وفي عام 1997، تشكلت في إطار المحكمة الجنائية الدولية "لجنة نسائية للمساواة بين الجنسين"، ضمت العديد من المجموعات والأفراد الساعين إلى كفالة مركزية منظور النوع الاجتماعي في إجراءات المحكمة وعملها. ومن بين أحكام نظامها الأساسي الأخرى، تكفل المحكمة الجنائية الدولية الحماية للضحايا، وتتطلب أن يملك جميع القضاة - الذكور والإناث - خبرة قانونية في قضايا بعينها، بما في ذلك العنف ضد المرأة.⁷⁶ على أن هناك عديداً من الحدود أمام المحكمة الجنائية الدولية، ليس أقلها عدم انطباق ولايتها القضائية إلا على الدول الموقعة، وليس لديها سلطان على تحديد موقع مجرمي الحرب وتنفيذ أوامر الاعتقال وتفتيش المنازل والمباني أو إرغام الشهود على حضور جلسات المحاكمة. إن الإرادة السياسية والالتزام بالتعلم من أخطاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد مكّن سيراليون من إجراء محاكمات أسرع وأكثر فاعلية لجرائم الحرب ضد النساء، حتى دون وجود أغلبية

قد دفعت بالمجتمع الدولي إلى العمل. ومن هنا بدأت عملية توسيع وتنفيذ إطار قانوني حمائي أكثر وعياً بالنوع الاجتماعي. وقام مجلس الأمن بالأمم المتحدة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 827/93)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (بموجب قرار مجلس الأمن رقم 955/94)، لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب تلك. وقد نجح النظام الأساسي لكل محكمة منهما في تأسيس سوابق قانونية تاريخية، فاتحاً المجال أمام أرضية قانونية جديدة وموسعة من الاختصاص الدولي. وكانت قضايا تاديتش، وأكايسو، وكوناراك، تمثل نقطة تحول محورية؛ حيث جرت للمرة الأولى محاكمة مرتكبي العنف ضد النساء في زمن الحرب.

حالات محاكمة الاغتصاب

بوصفه جريمة حرب⁷⁵

إن القضية الأولى التي تناولتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - محاكمة دوسكو تاديتش - توضح عدداً من مجالات المشاكل الأولية التي واجهتها. أولاً، لم تكن أدلة ارتكاب العنف الجنسي تُعامل بجدية مثل الجرائم الأخرى. ولم تُتخذ رؤية أكثر غلظة في محاكمة تلك الجرائم إلا بعد استلام القاضية أوديو بينيتو، العضو النسائي في دائرة المحاكمة، الإحالات الواردة من المنظمات النسائية ومعارضة المدعي العام. أثارت القضية، أيضاً، أهمية تدابير حماية الشهود، مما قاد إلى إعداد خطوط إرشادية حددتها دائرة المحاكمة التي رُأستها جابرييل كيرك ماكدونالد. على أن تاديتش لم يُحاكم أبداً على جريمة الاغتصاب؛ فقد قررت الشاكية عدم الشهادة.

وتؤسس قضية أكايسو في رواندا عدداً ملحوظاً من السوابق التاريخية المرتبطة بتعريف الاغتصاب، فضلاً عن إدانته. ومثلما حدث في قضية تاديتش، لم تظهر في المرحلة الأولى من المحاكمة أية تهم تتعلق بالعنف الجنسي. ولكن بعد ذلك فقط، وعندما قدمت القاضية بيلاي من خلال إحدى شهادات الشهود دليلاً على ارتكاب العنف الجنسي، حوكم أكايسو وأدانته المحكمة على ارتكاب جريمة الاغتصاب بوصفها جريمة ضد الإنسانية. ودون أية سابقة، عاقبت محكمة دولية في نزاع مسلح على ارتكاب العنف الجنسي، مع تقديم تعريف رائد للاغتصاب بوصفه "غزواً مادياً له طبيعة جنسية، تم ارتكابه في ظل ظروف قسرية". بل الأكثر أهمية أن تجري للمرة الأولى معاقبة ارتكاب الاغتصاب بوصفه فعلاً من أفعال الإبادة الجماعية التي تستهدف تدمير إحدى المجموعات، كما وجدت المحكمة أنه يُشكل ركناً من أركان الإبادة الجماعية "مُسبباً أضراراً جسدية أو عقلية خطيرة".

إطار 14.6 محاكمة الجرائم الجنسية في محكمة سيراليون الخاصة التابعة للأمم المتحدة

لقد أقيمت المحكمة لمساءلة أولئك الذين يتحملون مسؤولية أكبر على ارتكاب الفظائع أثناء الحرب الأهلية في سيراليون. وعلى الرغم من وجود قدر من الموارد والموظفين يقل بدرجة دالة عما كان موجوداً لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد أكد المدعي العام ديفيد كرين أن استراتيجية الادعاء أدرجت الجرائم الجنسية. ومع اشتغال الفريق على عشرة محققين فقط، كرست محققان تتمتعان بالكفاءة والخبرة عملهما على الفور للتحريات الخاصة بالاعتداءات الجنسية (في مقابل ما يتراوح بين 1 و 2% من فريق يضم مائة فرد يعمل لمحكمة رواندا). وبعد مرور سنة واحدة فقط، ضمت جميع لوائح الاتهام موضوع العنف الجنسي، حتى قبل أن تبدأ المحكمة في الاستماع إلى القضايا. كلف كرين، أيضاً، محامي المحكمة بتطوير خطة الادعاء بشأن الجرائم الجنسية، على أساس أن الأمر لا يقتصر على التخطيط لتوجيه تهم ارتكاب الاغتصاب، وإنما يتعداه ليشمل، أيضاً، المحاكمة بالكامل على ارتكاب العنف الجنسي، فضلاً عن توسيع التفسير الراهن للقانون الدولي. وقد أوضح ديفيد كرين أن إرادة الإدعاء السياسية يمكن أن تحقق اختلافاً كبيراً، حتى عندما يعمل في ظل شروط مقيدة. وفي السابع من مايو/أيار 2004، أعلنت محكمة سيراليون الخاصة إضافة فقرة جديدة حول "الزواج بالإكراه" في لائحة الاتهام ضد 6 متهمين. إنها المرة الأولى التي تجري فيها المحاكمة على الزواج بالإكراه بوصفه جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.⁷⁸

المصدر: Nowrojee 2004 : 13,23

الصعوبة الشديدة اتخاذ إجراءات قانونية وتقديم الأدلة. ولا يزال من غير المرجح، أيضاً، أن تحصل النساء على تعويض عن تلك الإساءات، حتى في حالة نجاح المحاكمات.

وتميل محاكمات زمن الحرب إلى البطء على نحو مؤلم: "سنموت قبل أن نرى العدالة تتحقق"، هذا تعليق إحدى النساء الساعيات إلى التعويض من خلال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.⁸² وبعد مرور عشر سنوات على الإبادة الجماعية، لم توجد سوى محاكمتين ناجحتين لجريمة الاغتصاب، ومحاكمة واحدة أصدرت حكماً بالبراءة. إن عملية العدالة المتعلقة بالكشف عن الحقائق وإثبات صحة قصص الناس والإعلان عن الجناة لا تكون عادة بالنسبة إلى نساء كثيرات يمثل أهمية النتائج على الأقل. ومع ذلك، لا تعد تلك المحاكمات بمثابة فاعلية البات إعلان السرديات وتسجيلها؛ ذلك أن القصص تضم أكثر مما يقدم إلى المحكمة. إن التقييمات التي قدمتها النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب والعنف في رواندا خلال الإبادة الجماعية توضح مدى عدم إمكانية إفساح المجال أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل "تركها تروي القصة".⁸³ ولا تزال هؤلاء النساء تنتظرن إعلاناً رسمياً بأن ما حدث لهن كان خاطئاً وأن نجاتهم لا تدل على التواطؤ مع مهاجميهن. تبغي النساء، أيضاً، الحصول على دعم ومعاملة أفضل بوصفهن شهوداً - على الأقل مستوى الرعاية الصحية نفسه والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز التي يحصل عليها المتهمون الذين ينتظرون المحاكمة. ويبدو من غير المرجح في الوقت الحاضر تلبية طلباتهن.

من القضايا أو تكريس موارد إضافية بدرجة دالة لأنشطة النساء الخاصة.⁷⁷

إن هذا الكيان المتعاطف من الخبرة يساعد الناس، أيضاً، على شن حملات تهدف إلى قيام بلدانهم بالشيء نفسه.⁷⁹ قد أثبت إطار المحكمة الجنائية الدولية مدى فائدته في إلقاء الضوء على الجرائم المرتكبة ضد النساء في العديد من السياقات الأخرى، كما تم إدراجه في قواعد هيئات المحلفين الخاصة التي عُقدت في تيمور الشرقية والدوائر الاستثنائية في كمبوديا، مما شكل أهمية خاصة نظراً لغياب أية مرجعية أخرى للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو العنف الجنسي في الوثائق التأسيسية للمحاكم التي أقيمت لمحاكمة قادة الخمير الحمر.

تقديم بطيء ومُعاق

على الرغم من هذا التقدم، لا تزال أغلبية الجرائم ضد النساء في زمن الحرب تمضي دون عقاب. في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أوضح القاضي جولدستون في البداية عزمه على تناول جرائم العنف الجنسي بجدية، لكنه فشل بعد ذلك في تطوير قدرة فريق التحري على جمع الأدلة، كما فشل في إدراج تهم الاغتصاب في أغلب قرارات الاتهام المبكرة، وسمح بعدم وضع ذلك بعين الاعتبار في استراتيجية المحاكمة.⁸⁰ ولا تزال النساء اللاتي تعرضن لتلك الإساءات تعانين من الوصمة بدرجة أكبر كثيراً من الرجال الذين عانوا الإساءة لحقوق الإنسان، ولا تزال أولئك النساء معرضات لخطر استهداف الجناة لهن مرة أخرى.⁸¹ ولهذا، لا يشير الدهشة أن أغلب النساء تجدن من

عمليات تقصي الحقائق بعد الحرب، والمصالحة، وقصص النساء

لتقصي الحقائق "شيوعاً"، كما يوضح أغراضها، لكن هذه الأغراض يصعب تحقيقها، ولا تحققها أغلب اللجان. يمكن، أيضاً، تشكيل "اللجان الرسمية لتقصي الحقائق" من جانب المنظمات غير الحكومية. عندما رفضت حكومة البرازيل الشروع في تحقيق رسمي حول الإساءة لحقوق الإنسان في ظل النظام العسكري في البرازيل، حصل رئيس أساقفة ساو باولو في تحرياته على مساعدة "مجلس الكنائس العالمي". كما أقامت، أيضاً، الكنيسة الكاثوليكية في جواتيمالا عملية لتقصي الحقائق.⁸⁸

صعوبات التحدث علانية

إن أشكال الإيذاء التي يندر إبلاغها إلى "اللجان الرسمية لتقصي الحقائق" هي تلك التي تعاني منها النساء، وبالتالي تصبح محاكمة الجناة في هذه الحالات أقل؛ فقد تجد النساء من المستحيل التحدث حول الموضوع علانية. وفي أكثر تلك اللجان شهرة - وهي "لجنة الحقيقة والمصالحة" في جنوب أفريقيا - وعلى الرغم من أن النساء شكلن أغلبية شهود أفعال العنف المرتكبة ضد نساء أخريات، فإن عدداً قليلاً من النساء تحدث بداية حول أفعال العنف الجنسي المرتكبة ضدهن. وبعد تشجيع النساء الناشطات لهن، يمكن أن يشعرن بالأمان في التحدث علانية. لكن قليلات تجدن الكلمات أو الشجاعة للحديث علانية حول الانتهاكات الجنسية. عندئذ، عُقدت بعض جلسات الاستماع التي تضم نساء فقط، واعتبرتها كثر جلسات نجحت في تناول المشكلة.⁸⁹ وعندما تحتل النساء اللائي تعرضن للاغتصاب مناصب عامة - كما حدث في جنوب أفريقيا⁹⁰ وأمريكا اللاتينية⁹¹ - فإنهن قد ترغبن بقوة في تجنب كشف الموضوع علانية.

لقد لعبت المنظمات النسائية دوراً رئيسياً في تطوير الممارسة الجيدة لتشجيع النساء على التقدم بالشهادة، وسوف تستمر هذه الممارسة مع استمرار المحاكم وعمليات تقصي الحقائق. كما يمثل موقع عقد جلسات الاستماع أهمية؛ حيث يصعب من الناحية الثقافية أو العملية بالنسبة للنساء الانتقال بعيداً عن منازلهن. ولهذا، اختار "مفوضو لجنة جواتيمالا للإيضاح التاريخي"⁹² السفر إلى الأماكن البعيدة بغية الوصول إلى السكان الأصليين. كما أكدت "لجنة تقصي الحقائق والمصالحة" في سيراليون (2003) إجراء تدريب في البداية للفريق المنوط بها جمع البيانات، ويضم 73 فرداً، من بينهم منسقون على مستوى الأقاليم والأحياء، وبعدها انتشروا في أنحاء البلد كافة للتحدث مع الناس الذين تأثروا بتلك الجرائم. وعلاوة على ذلك،

لقد أصبح الربط بين "الحقيقة" و"المصالحة" شائعاً على مدار السنوات العشر الماضية. ويدور الفهم الأكثر انتشاراً لمصطلح "المصالحة" حول استعادة العلاقات الطيبة وإدخال مستوى ما من التسامح. لكن اختلاف الناس يعني اختلاف الأشياء؛ فالبعض يركز على ما يحدث للأفراد، والبعض الآخر يركز على ما يحدث للمجموعات، وهناك البعض الذي يركز على المجتمع ككل.⁸⁴ كذلك يدور نقاش واسع على المستويين الوطني والدولي حول مدى إمكانية المصالحة وكيفية تحقيقها،⁸⁵ ولكن لم يوجد عملياً أي نقاش حول "المصالحة بين الجنسين". ومن المتوقع، عادة، أن تعتبر النساء أنفسهن شريكاً في التدخلات الرامية إلى تحقيق المصالحة وبناء السلام، بالطريقة نفسها التي يمكن من خلالها اختيار فكرة أن السلام ملازم للمرأة ونشر هذه الفكرة بغية تقليص الأعمال العدائية في زمن الحرب.⁸⁶ ويمكن تفسير بعض هذه التدخلات بأنها تدور حول المصالحة بين النساء والرجال.⁸⁷ وتظل قضية العفو وذكر الحقيقة قضية خلافية؛ ذلك أن منح العفو في مقابل ذكر الحقيقة قد يستحضر مزيداً من العنف نتيجة الشعور بالحرمان من العدالة. ولهذا السبب، عندما صدر تقرير "لجنة تقصي الحقائق في السلفادور"، أصدرت الحكومة قانون العفو خلال أيام قليلة، خوفاً من أن تثير النتائج مزيداً من النزاعات. وبشكل عام، ليس لدى لجنة تقصي الحقائق سلطة المحاكمة، على الرغم من أن بعض تلك اللجان تمنح العفو بالفعل. وعلى سبيل المثال، كانت سلطة "لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا" تمتد لتشمل منح العفو للجناة الفرديين في مقابل الإدلاء بشهادة إذا تمكنوا من إثبات الدوافع السياسية وراء جرائمهم. على أن ذلك يمكن أن يخلق، أيضاً، مشكلات بالنسبة لكل من يُفضل المحاكمة.

توجد 25 "لجنة لتقصي الحقائق" في مختلف بقاع العالم منذ عام 1974. وتتخذ "اللجان الرسمية لتقصي الحقائق" أشكالاً عديدة مختلفة، ساعية، أحياناً، إلى الكشف عن معلومات حول "المختفين" - كما في الأرجنتين وأوغندا وسريلانكا - وتعمل في أحيان أخرى في اتجاه "الحقيقة والعدالة" - كما في هايتي وإكوادور - أو "الحقيقة والمصالحة" - كما في شيلي، وجنوب أفريقيا، وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، وتيمور الشرقية، وبيرو. ويُخصص الإطار 14.7 أكثر خصائص "اللجان الرسمية

إطار 14.7 خصائص وأغراض لجان تقصي الحقائق

تتصف اللجان بأربع خصائص أساسية:

- التركيز على الماضي، وعادةً الماضي القريب، لكن اللجان ليست كيانات مستمرة مثل لجان حقوق الإنسان.
- التحرري عن نمط من وقوع الإيذاء في فترة زمنية محددة وليس بشأن حدث بعينه. ترتبط مهمة "اللجان الرسمية لتقصي الحقائق" بفترة زمنية محددة، مع تحديد أنماط الإيذاء التي يمكن أن تنتظر فيها اللجنة.
- "اللجان الرسمية لتقصي الحقائق" هي كيانات مؤقتة في العادة، تعمل عبر فترة زمنية تتراوح في المتوسط بين 6 شهور وستين، وتقدم تقريراً في نهايتها. ويمكن، أحياناً، مد الفترة الزمنية لعملها عند الضرورة.
- تقوم الدولة بتكليف تلك اللجان رسمياً وتمكينها، وأحياناً تقوم بذلك، أيضاً، مجموعات المعارضة المسلحة كجزء من مفاوضات السلام. ومن الناحية النظرية، يتيح ذلك للجان الوصول إلى المعلومات. ويجب، أيضاً، كفالة أخذ توصياتها ونتائجها بجدية.

المصدر: Hayner 2001:14

سنة أغراض أساسية:

- توضيح الحقيقة والإقرار بها.
- الاستجابة لاحتياجات ومصالح الضحايا/الناجين.
- الإسهام في العدالة والمساءلة.
- وضع الخطوط العريضة للمسؤولية المؤسسية والإصلاحات الموصى بها.
- الترويج للمصالحة وتقليل التوترات الناتجة عن العنف السابق.
- الوفاء بحقوق الضحايا/الناجين والمجتمع تجاه الحقيقة.

المصدر: Hayner 2001:28-31

حول موضوعات مثل الاختفاء، مع توفير المواد التعليمية للمساعدة على إثارة قضايا النوع الاجتماعي. وقد أكدت استراتيجية المشاركة النشطة مع النساء والمجتمع المحلي الأوسع حصول اهتمامات النوع الاجتماعي على جلسة استماع. ونص تقرير اللجنة على أن اهتمامات النوع الاجتماعي تحتل موقعاً مركزياً بالنسبة لبناء السلام، ومن الضروري أخذها في الحسبان للحيلولة دون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل.

سرد قصص الحرب

إن الجانب المثالي في رفع الوعي بالنوع الاجتماعي في عملية تقصي الحقائق لا يقتصر على تجنب إلغاء معاناة النساء، وإنما يشمل، أيضاً، دمج خبراتهن بوصفهن مقاتلات وناجيات من الهجوم والتعذيب ومديرات لأسرهن المعيشية وقائدات بالمجتمع المحلي في قصصهن حول النزاع. إن خروج هذه القصص إلى النور قد يتطلب نوعاً من عمليات تقصي الحقائق يختلف عن وجود لجنة وطنية. وعلى سبيل المثال، اجتمعت المجموعات النسائية في اليابان والبلدان المجاورة عام 2000 لعقد محكمة

أنشأت لجنة سيراليون، أيضاً، "مجموعة عمل المرأة"، بغية العمل على خلق بيئة تتيح تمكين النساء من أن تصبحن قدرات على الإدلاء بشهادتهن.

نظرت "لجنة تقصي الحقائق والمصالحة" لعام 2001 في بيرو في ظروف النزاع العنيف الذي استمر طيلة 20 سنة، وصاغت مقترحات حول كيفية استعادة ضحايا العنف كرامتهم وإنسانيتهم. ومنذ البداية، أدمجت اللجنة منظور النوع الاجتماعي بوصفه رؤية مركزية، ورفضت صراحة "الرؤية التي لا تضم منظور النوع الاجتماعي، من زاوية أن حقوق الإنسان للنساء والرجال تتعرض للانتهاك بالطريقة نفسها وتسفر عن النتائج نفسها".⁹³ وأعدت اللجنة برنامجاً يقوم على أساس منظور النوع الاجتماعي ويستهدف زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي في إجراء مقابلات للجنة وباقي موظفيها بغية ضمان وجود منظور النوع الاجتماعي في جميع أعمالها، كما قام البرنامج بتطوير مواد للتدريب والاتصال وإنشاء روابط، وتقديم مقترحات حول كيفية تنفيذ التحريات في المناطق البعيدة، مع تأكيد اقتسام المعلومات مع مختلف المجتمعات المحلية. وعُقدت ورش العمل في مناطق مختلفة

حيث توجد حركة ارتجاعية ضد النساء، يمكن أن يُشكل إحياء الممارسات "التقليدية" جزءاً من عملية إعادة المرأة "إلى موقعها". ومن ناحية أخرى، يمكن الاستعانة بتلك الممارسات - عند إدخال الوعي بالتنوع الاجتماعي - من أجل بناء مجتمع جديد. ويُعد استخدام "جاكاكا" في رواندا مثلاً جديراً بالملاحظة في هذا السياق؛ فقد قامت حكومة رواندا بإحياء نظام قديم لحل النزاع لم يُستخدم طويلاً، للمساعدة في الاستماع إلى قضايا الإبادة الجماعية. وقد أدمجت "جاكاكا"، في شكلها الجديد، أدواراً مهمة للنساء (انظر الفصل الحادي عشر). ومن بين التغيرات الأساسية الأخرى، هناك مشاركة القاضيات، على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً لتقييم مدى الاختلاف الذي يكمن أن يحدثه ذلك في النتائج.

المشاركة المدنية والسياسية

عند إدراك "اكتساب" النساء لحقوق جديدة بسبب الأدوار التي قمن بها في زمن الحرب، يمكن أن يظهر وعي جديد في بيئة ما بعد الحرب حول ما يمكن أن تسهم فيه النساء سياسياً، وحول الضرورة الأخلاقية لحدوث ذلك. وتزداد فرص تأثير هذه التصورات في البنى السياسية عند وجود محاولات واعية لبناء مجتمع "جديد" بعد "التحرير".⁹⁸ لكن الاحتمالات تقل عندما يخضع سياق ما بعد الحرب لهيمنة أيديولوجية سياسية لا تعترف بمساهمة المرأة، أو إمكانيات مساهمتها، في الحياة العامة.⁹⁹ ففي كشمير وشمال الهند، على سبيل المثال، من غير المرجح أن تتوقع النساء لحظة تحرر. لقد مرت سنوات شهدت توفيقاً بين المعتقدات وخليطاً صحياً من العقائد الإسلامية والهندوسية والصوفية، مما كفل وجود فضاء ليبرالي للنساء في المجتمع. ومع تعميق النزاع وتعاضم قبضة الأصولية بين المتمردين، أدى فرض القيود على النساء إلى إجبارهن على الخضوع للأعراف الأبوية الجامدة.¹⁰⁰

بيد أنه في البيئات المحافظة بعمق، مثل كشمير أو الصومال، قد يوجد، أيضاً، اعتراف في زمن الحرب بسبل ممارسة المرأة لأشكال التأثير القديمة - مثل السلطة. فالنساء في فضائهن الخاص يمكنهن توجيه قرارات الرجال، وممارسة الأداء العلني بوصفهن مُغنيات أو شاعرات، وإعطاء توجيهات بوصفهن كبيرات في السن أو قائدات في الأنشطة الثقافية، أو القيام بمفاوضات غير رسمية عند زيارة الأقارب، أو الانخراط في التجارة. ومن خلال تلك الإضافات التدريجية للمسؤولية، يمكن أن تنشأ فرصة

لجرائم الحرب تنظر في قضية الاستعباد الجنسي الذي ارتكبه الجيش الياباني خلال الحرب العالمية الثانية.⁹⁴ ولم تكن هذه المحكمة التي أقامتها المجموعات النسائية تتمتع بأي وضع رسمي. وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن منذ أن خبرت النساء الإيذاء الجنسي، فإن النساء اللاتي تقدمن للشهادة شعرن بتوق شديد للحصول على إقرار عام بما مررن به. وعلى الرغم من أن الحكومة اليابانية كانت كارهة لقبول اللوم، فقد اعترفت في النهاية بقضية الاستعباد الجنسي التي كانت تنكرها سابقاً. ومع ذلك، لم ينل مطلب النساء الحصول على تعويض من الدولة سوى الرفض. وقد قبل عدد قليل من النساء التعويض من صندوق خاص، لكن كثيرات رفضن؛ إذ كان يهمنهن أن تقدم الدولة اليابانية نفسها التعويضات وتعتذر.⁹⁵

النظم "التقليدية" لحل النزاع

يزداد التحول في أفريقيا نحو العمليات المحلية بوصفها وسيلة للتأقلم مع ما حدث في أثناء النزاع. وهو الأمر الذي يتزامن وتنامي ترويج الهيئات المانحة لما يسمى الأساليب "التقليدية" لحل النزاع (إنهاء العنف المنظم)، والشروع في الوساطة بعد النزاع، وكذا المصالحة. وتزداد التمويلات المكرسة لهذا الغرض، في ظل تعدد الأهداف والكثير من الارتباك حول ما إذا كان هناك سعي حقيقي لتحقيق عمليات العدالة والوصول إلى الحقيقة و/ أو المصالحة. وتضم هذه الآليات بعض الطقوس، وعمليات نقل للملكية والعمالة (الفردية والجماعية) التي تستهدف تحقيق نطاق من النتائج يضم رد الاعتبار والتعويض والصفح وبناء الثقة. وتجري الاستعانة ببعض هذه النظم بشكل منتظم، ويجري استخراج البعض الآخر من ذكريات كبار السن وإعادة ابتكارها. على أن هناك البعض الذي يجري اختراعه بالفعل. وقد تتعايش هذه الأنشطة داخل البلد نفسه - داخل حتى المجتمع المحلي نفسه - لكن تجميعها يزداد تحت عنوان بناء السلام؛ وليس النفاذ إلى تمويل الهيئات الدولية المانحة أقل أهدافه شأنًا.⁹⁶ وتميل هذه العمليات إلى أن تعكس علاقات القوى والعلاقات السياسية على المستوى المحلي، والتي تنسم بطابع النوع الاجتماعي بدرجة كبيرة، وتنتمي، على أية حال، إلى ثقافة تقليدية خالية من القيمة. وتواجه النساء، عادة، تهمة شراً كاملاً في ظل ممارسات تلك الثقافة، ولا تقع احتياجاتهن في أية قائمة للأولويات، بل توجد لدى البعض جذور ثقافية في تلك الممارسات، مثل تبادل النساء كزوجات بين مختلف المجموعات على اعتبار أنها وسيلة للمكافأة وإصلاح علاقات المجتمع المحلي - كما في أفغانستان.⁹⁷ وفي سياقات ما بعد الحرب،

تطوير الحقوق القانونية والسياسية في مناخ ما بعد الحرب.

فرص المشاركة السياسية

في البيئة المحمومة بعد الحرب، سرعان ما تظهر دساتير وقوانين جديدة ذات أحكام راديكالية. وعلى الرغم من أنها توجد بداية على الورق فقط، فقد يكون وجودها خطوة أكثر تقدماً من عدم وجود حرب أو جيشان. ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، تحسن وضع النساء القانوني بدرجة كبيرة بعد حرب التحرير. وفي ناميبيا، حصلت النساء على حقوق واضحة في الدستور، بمثل ما كانت في إريتريا. على أن ترسيخ الحقوق القانونية الرسمية للنساء ليس سوى خطوة واحدة نحو تمكين النساء من ممارسة تلك الحقوق. ففي بيئات ما بعد النزاع، وخاصة في تلك المناطق التي شهدت حرباً طويلة، كانت الأمية واسعة الانتشار، وانحصر النفاذ إلى القانون في عدد محدود من أفراد النخبة. وبالتالي، ومع وعي السكان بالحقوق الجديدة للمرأة، لا يمكن تحقيقها بسهولة.¹⁰¹ وعلاوة على ذلك، فإن وجود تلك الحقوق السياسية لا يحمي المرأة من "الحركة الارتجاعية" التي بحثناها سابقاً. وحتى عندما يكون الجهاز السياسي والقانوني في وضع يتيح للنساء المشاركة في الحياة السياسية، يميل مستوى مشاركتهن السياسية إلى البقاء أدنى من مستوى مشاركة الرجال. فمن الممكن تثبيط همة النساء نتيجة المتطلبات التعليمية اللازمة لتسجيل الأصوات، أو طول مسافة السفر للإدلاء بالتصويت - كما يوضح عدد من عمليات الانتخاب. وعلاوة على ذلك، قد تحول القيود العملية أو الثقافية، أو ضغوط الأسرة أو المجتمع المحلي، دون ممارسة النساء لحقوقهن في التصويت أو الترشح في الانتخابات. ففي الجزائر، يدلي الرجال بأصواتهم، عادة، نيابة عن النساء. وبالمثل، فإن محاولات تشجيع منظمات المجتمع المحلي على المشاركة في النقاش العام، أو التشاور مع الحكومة، يمكن أن تعمل على تهميش آراء النساء إذا كان الرجال يهيمنون على تلك المنظمات. ولا تزال هناك حاجة إلى ممارسة أنشطة خاصة تستهدف إشراك النساء. وقد لا تُمارس مثل تلك الأنشطة، على الرغم من أنها مطروحة منذ زمن طويل على المستوى الدولي.

وفي المواقف التي تمر خلالها النساء بتجربة الحركة الارتجاعية، يصبح من الصعوبة الشديدة تنفيذ أي تدابير من شأنها زيادة مشاركتهن - حتى عند توفر الإرادة السياسية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تُستبعد النساء من مشاريع تعزيز

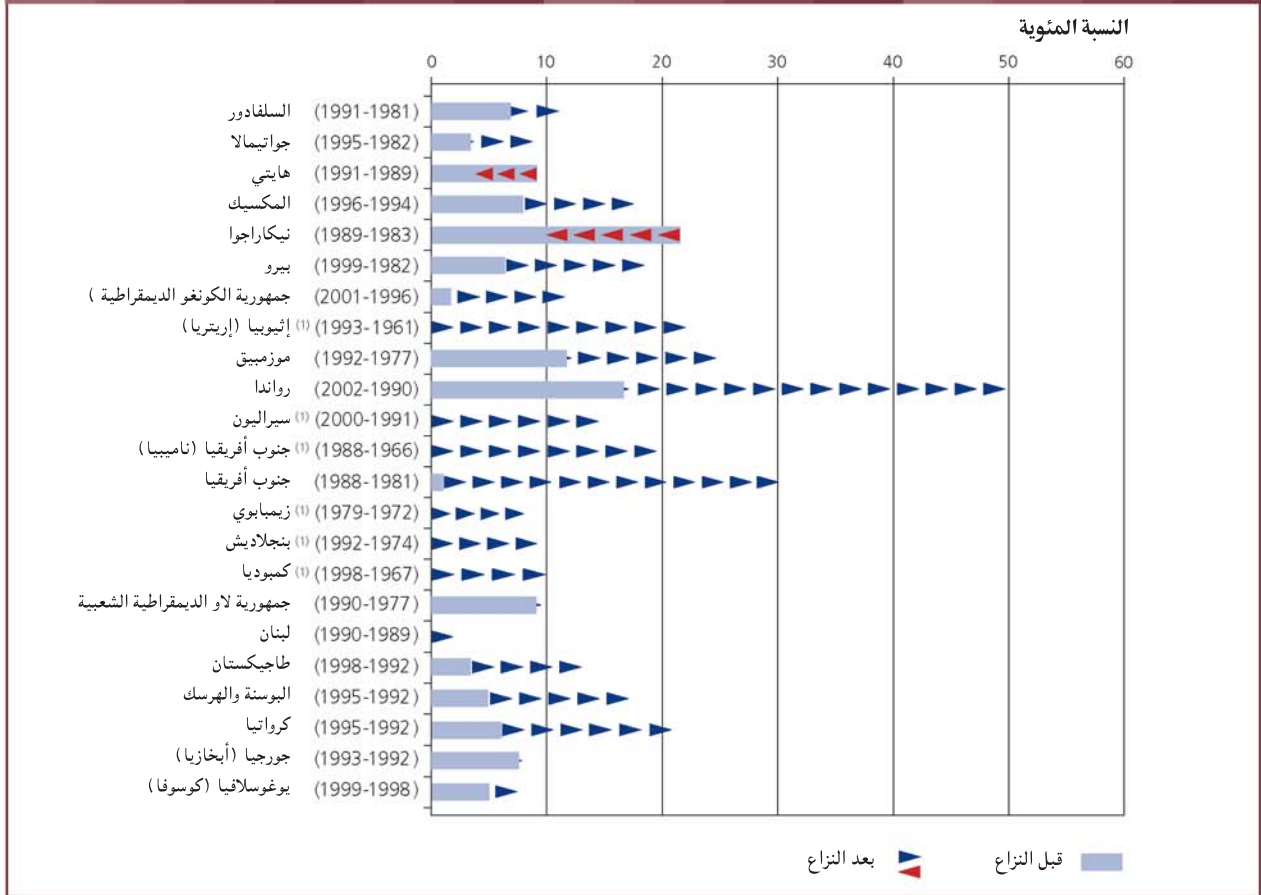
الديمقراطية.¹⁰² وفي أمريكا الوسطى بعد الحرب، كانت المقاتلات السابقة اللاتي أصبحن ناشطات سياسياً منبذات من جانب عائلاتهم، وواجهت كثرات منهن الإيذاء الجنسي من جانب كبار المسؤولين في أحزابهن ذاتها.¹⁰³

وتظل قضية زيادة تمثيل النساء في السياسة مثيرة للتحدي، كما ناقشنا من قبل في هذا التقرير. وقد دعا برنامج عمل بكين إلى حد أدنى يبلغ 30% لتمثيل النساء في هيئات صنع القرار، كما يحث قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1325 على تعيين النساء في عمليات السلام والهيكل السياسية المترتبة عليها. وهناك بعض الأمثلة المذهلة حول استخدام تلك الأطر الدولية لزيادة تمثيل النساء. ذلك أن بيئات ما بعد الحرب - بصفة خاصة - تشهد، أحياناً، فرصاً لدفع مناهج الإصلاح والابتكار قدماً؛ حيث تلتقي رغبات الهيئات الدولية المانحة والمجموعات النسائية المحلية.

وعندما تكتسب المرأة صوتاً سياسياً أقوى من خلال خبرة النزاع، يصبح بمقدورها تجاوز مراحل تستغرق - على خلاف ذلك، في أماكن أخرى - فترات أطول. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، كان أغلبية قادة المؤتمر الوطني الأفريقي في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية رجالاً، على الرغم من العديد من المناقشات حول المساواة بين الجنسين. لقد ناضلت المرأة من أجل التمثيل، وحققت وجودها في مقاعد البرلمانات الوطنية بنسبة 30%. كذلك كفلت الحكومة في إريتريا أن يضم نظام الإدارة في فترة ما بعد الحرب نساء، مع الاتفاق على أن تبلغ حصتهن 30% في المجالس الإقليمية وشبه الإقليمية، وإمكانية تنافسهن على نسبة السبعين بالمائة المتبقية من المقاعد.¹⁰⁴ وحتى في أفغانستان، كفلت "لويجا جيرجا الدستورية" أن تذهب 19% على الأقل من الخمسمائة مقعد إلى النساء، واللاتي حققن بالفعل نسبة 20%.¹⁰⁵

وفي بعض الأحيان، يجري بعد الحرب إدخال التدابير اللازمة للمساعدة على تمثيل النساء، ولا تُنفذ في البلدان المانحة التي تعزز هذه الأجندة.¹⁰⁶ فعلى سبيل المثال، رفضت المملكة المتحدة قانوناً استخدام حصص النساء بالنسبة للأحزاب السياسية، في حين كانت حكومة المملكة المتحدة تدعم احتجاج المقاعد للنساء في الهياكل الحكومية المحلية والوطنية في أوغندا.¹⁰⁷ وهناك العديد من الحالات المماثلة في أنحاء العالم كافة؛ مادامت النساء تحاول زيادة انخراطهن في السياسة الرسمية. لكن التغيير يمكن أن يحدث بمعدلات غير مسبوق في مجتمعات ما بعد الحرب، ذلك أن الظروف تكون ناضجة. وتقدم رواندا

شكل 14.1 نسبة النساء في البرلمانات الوطنية قبل النزاعات وبعدها



ملحوظات: تشير السنوات إلى النطاق الزمني للنزاع محل البحث. (1) بلدان لا تتوفر بشأنها بيانات حول الانتخابات قبل النزاع
المصدر: IPU 2004; UN 2000a; UCDP/PRIO 2004

الوجود المرئي لا يكفي

أعلنت الأمم المتحدة منذ ما يزيد على عشر سنوات أن احتياجات المرأة تستحق انتباهاً أكبر في سياق ما بعد الحرب. ومع ذلك، فإن المشكلات المختلفة والإساءة للحقوق ونقص البرامج - الموثقة في كثير من التقارير - لا تزال شائعة. 108 وقد أثار مأزق النساء خلال الحرب، وخاصة مدى الانتهاك الجنسي الذي تتعرضن له، انتباهاً دولياً، ويستخدم، عادة، لوصف بربرية الجنس البشري أو وحشية مجموعات "الأعداء" الخاصة. ويزداد الاحتفاء بأدوار النساء في العمل من أجل إنهاء النزاعات -

مثالاً مذهلاً؛ حيث أتاح انتخابات المجلس النيابي الوطني عام 2003 نسبة 49% من المقاعد للنساء، وهي نسبة أعلى مما عليه الحال في أي بلد من بلدان "منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي". ولا يشير ذلك إلى ثورة رواندية في العلاقات بين الجنسين، وإنما يعكس بالأحرى ارتفاع نسبة النساء بين الناجين من الإبادة الجماعية. ومع ذلك، كان هذا التغير الضخم حتمياً بأية حال لأسباب جغرافية، وسوف يسفر عن تبعات على الحياة السياسية في رواندا، لكن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على التجربة.

الحواشي

1. Rehn and Sirleaf 2002.
 2. Pankhurst 2003:11; Pankhurst and Pearce 1997
 3. Spindel et al. 2004; Rehn and Sirleaf 2002; Sørensen 1998
 4. Kandiyoti 2004: 25.
 5. El Bushra 2004.
 6. Jacobs and Howard 1987.
 7. Luciak 2004:28.
 8. De Abreu 1998; Luciak 2004.
 9. Samuel 2004:6-7.
 10. Sørensen 1998:37; Luciak 2004:23.
 11. Sørensen 1998:39; Luciak 2004:23; El Bushra 2004.
 12. Preston 1994:262, cited in Sørensen 1998:37.
 13. El Bushra 2004.
 14. Kelly 2000:62.
 15. Pierson 1989.
 16. El Bushra 2004.
 17. Pankhurst 2003.
 18. Korac 1998:39-46.
 19. Turshen and Twagiramariya 1998:9.
 20. Sørensen 1998: 41-2.
 21. Pankhurst and Pearce 1997.
 22. Yanira Argueta, cited in Luciak 2004:6.
 23. Chingono 2001:116.
 24. Sørensen 1998.
 25. UN 1995a:para 141.
 26. Elson 1995.
 27. Stewart and Fitzgerald 2001:240.
 28. Sørensen 1998:38.
 29. UNIFEM 2001; Sørensen 1998:20.
 30. Sørensen 1998:19.
 31. UNIFEM 2001:45-53.
 32. Chingono 2001: 95.
 33. UNIFEM 2001:38-44.
 34. Zimmerman 1994, cited in Curtis 1998.
 35. UNIFEM 2001:58-62.
 36. Davison 1998.
 37. UNIFEM 2001; Davison 1998.
 38. UNIFEM 2001:63.
- حتى إذا تقلصت أدوار أخرى. ونتيجة لذلك، اندفعت النساء المشاركات في بناء السلام بعد الحرب في بروز غير مسبوق عن طريق منظمات دولية بعينها. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذا الوجود المرئي، ظلت النساء مهمشات عادةً سواء كمجموعة أو كأفراد - في مفاوضات السلام، وفي المشاورات حول استراتيجيات ما بعد الحرب، وفي الحياة العامة بمجتمعات ما بعد الحرب.
- ومن الضروري تسجيل استمرار عدم رغبة العديد من المحللين والمستشارين في أخذ دروس تحليل النوع الاجتماعي في الحسبان، وإدراجها في عمليات السياسة في بيئة ما بعد الحرب. وهناك احتياج إلى بذل جهود أخرى للتغلب على هذه المقاومة غير المتعمدة أو المتعمدة. وهو الأمر الذي يمكن اعتباره أنه يُشكل، في حد ذاته، جزءاً من حركة ارتجاعية ضد النساء، تساعد في إتاحة - إن لم يكن تيسير - إنهاء السياسات القوية في مجال النوع الاجتماعي داخل الأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية، والسياسات الأوسع نطاقاً. كما يوفر التاريخ النسوي للنزاع، فضلاً عن الدراسات النسوية حول التنمية، مخزوناً غنياً بالخبرات ذات الصلة - سواء الإيجابية أو السلبية. وقد أمكن تجميع هذه الخبرات وتحليلها لسنوات عديدة، وضمت أدبيات مهمة، لكنها لم تؤخذ بجدية كافية من جانب كثير من الفاعلين الدوليين الأساسيين في سياق نشاط ما بعد الحرب.
- ومن المأمول أن يصبح استعداد الوكالات والهيئات المانحة الدولية أفضل في المستقبل، بما يتيح اقتناص الفرص لوضع هذه الدروس حول كيفية تخفيف الظلم الواقع النساء في المرحلة المركزية من برامج المشورة ودعم استعادة الأوضاع بعد الحرب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحكم على السواء. ومع تحقيق المزيد من النجاح، من المأمول، أيضاً، أن تصبح حكومات ما بعد الحرب أكثر استعداداً لرؤية ميزات سياسات التنمية، التي لم تدعم فحسب جهود النساء في كسب الزرق، وإنما مكنتهن، أيضاً، من الاستعانة بإمكاناتهن في المساعدة على إعادة بناء مجتمعاتهن في صورة المساواة بين الجنسين والسلام بينهما.

- This subsection draws on Walsh 2004. 75
 UNIFEM 2001. 76
 Nowrojee 2004:13,23. 77
 78 انظر محكمة سيراليون الخاصة 2004
 Rehn and Sirleaf 2002: 88-97. 79
 Nowrojee 2004:10. 80
 Nowrojee 2004:24. 81
 Nowrojee 2004:7. 82
 Nowrojee 2004. 83
 Pankhurst 1999 84
 Bloomfield et al. 2003. 85
 Pankhurst 2003. 86
 Zarkov et al. 2004:11: انظر: 87
 REMHI 1999. 88
 Goldblatt and Meintjes 1998:29. 89
 Sørensen 1998.90
 Luciak 2004. 91
 REMHI 1999. 92
 Mantilla 2003. 93
 Chinkin 2001. 94
 Vanderweert 2001:141. 95
 Pankhurst 2002, 2003. 96
 Kandiyoti 2004:26. 97
 98 على سبيل المثال، في نيكاراغوا في الثمانينيات، وجنوب أفريقيا في
 السبعينيات والثمانينيات، وفي جنوب أفريقيا "الجديدة" في التسعينيات،
 ومن الممكن في العراق عام 2004
 Sørensen 1998; on Afghanistan, Kandiyoti 2004:32. 99
 Butalia 2004. 100
 Batezat et al. 1988 on Zimbabwe, Bentley 2004 on South Africa 101
 Kandiyoti 2004:32. 102
 Luciak 2004. 103
 Tsefai 1996, Fessehassion 1989, Marcus 1996, all cited in 104
 Sørensen 1998.
 Kandiyoti 2004:19-20. 105
 Rehn and Sirleaf 2002: 81. 106
 Tamale 1999. 107
 UN 1995a, 1996, 1997, 1998 108
 Sørensen 1998:20; Chingono 1996. 39
 UNIFEM 2001:45-53. 40
 Yanira Argueta, cited in Luciak 2004:6. 41
 Luciak 2001. 42
 Luciak 2001. 43
 UNIFEM 2001:66. 44
 Pankhurst and Pearce 1997:161. 45
 Stewart and Fitzgerald 2001. 46
 Sørensen 1998. 47
 Kelly 2000:62. 48
 Date-Bah 1996, cited in Sørensen 1998. 49
 Sørensen 1998:26. 50
 Abreha 1996, Klingebell 1995, both cited in Sørensen 1998.51
 Sørensen 1998:20, 22. 52
 UNHCR 1994.53
 Cheater and Gaidzanwa 1996:191, cited in Sørensen 1998: 22. 54
 Walsh 2000:10.55
 Coomaraswamy 2001, Add.2:20.56
 Sørensen 1998:24.57
 Rehn and Sirleaf 2002.58
 Stewart et al. 2001:93.59
 Stewart and Fitzgerald 2001:236.60
 Stewart and Fitzgerald 2001:237.61
 Farr 2003.62
 Sørensen 1998:34.63
 Stewart et al 2001:103.64
 Brownmiller 1975, and others cited by Walsh 2004:6.65
 Sieder 2003.66
 Nordstrom 1997:15-19.67
 Kandiyoti 2004:27: انظر: 68
 UNIFEM 2001. 69
 Samuel 2004.70
 Spindel et al. 2004:85. 71
 UN Secretary-General 2004:16. 72
 Human Rights Watch 2003. 73
 This subsection draws on Walsh 2004; Nowrojee 2004; ICC 74
 1998